الأمم المتحدة

A/C.1/67/PV.15

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٥**

الأربعاء ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيركايا ..... (إندونيسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يشرفنا كثيرا أن يكون بين ظهرانينا هذا الصباح معالي السيد فوك يرميتش، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وبالنيابة عن وفود اللجنة الأولى، يسرني أن أرحب ترحيبا حارا بالرئيس يرميتش. وأدرك أنني أتكلم باسم جميع الأعضاء وأنا أقر بأن حضوره معنا اليوم سيزيدنا نشاطا وإلهاما ونحن نواصل مداولاتنا في هذه الدورة.

وكما يعلم الأعضاء، إن رئيس الجمعية العامة دبلوماسي محنك في بلده، يتصف بحماسه الكبير إزاء المسائل الحاسمة المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي المعروضة على اللجنة الأولى. والواقع أن رئيس الجمعية العامة أسهم بشكل ملحوظ في الجهود الدولية الجارية لمعالجة تلك المسائل، بما في ذلك خلال اجتماع عام ٢٠١١ الرفيع المستوى المتعلق بالأمان والأمن النوويين، ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، اللذين مثل فيهما بلده بصفته وزير الخارجية. وعلى الصعيد الإقليمي، اضطلع بدور فعال في مداولات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وهكذا، لا غرابة في أنه اختار، في خطاب القبول الذي ألقاه بعد انتخابه رئيسا للجمعية العامة، موضوع ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الأوضاع الدولية بالوسائل السلمية“ كإطار شامل لعمل المنظمة خلال الـ ١٢ شهرا القادمة. وفي ذلك الصدد، يبرز نزع السلاح من بين المسائل الرئيسية التي تتطلب أقصى قدر من الاهتمام.

وبدون مزيد من التأخير، يسعدني أن أدعو الرئيس إلى مخاطبة اللجنة الأولى.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري لمكتب اللجنة الأولى والأمانة العامة على جهودهما الدؤوبة. وأود أن أشكر جميع أعضاء اللجنة على إسهامهم في التقدم المحرز في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وتساعد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

أعمال اللجنة كثيرا على النهوض بجدول أعمال الجمعية العامة. وأخاطب اللجنة اليوم بغية التأكيد مجددا على تقديم الدعم الكامل لمداولاتها، فضلا عن التأكيد على أهمية إحراز مزيد من التقدم في مجالات عديدة من عمل اللجنة.

لقد ذكرت في بياني الافتتاحي الذي أدليت به في المناقشة العامة للدورة السابعة والستين للجمعية العامة (A/67/PV.6) أن الذين اضطلعوا بصياغة ميثاق الأمم المتحدة قد تفهموا أن من المرجح أن تتخلى الأمم بعد أن تشعر بالأمان عن منطق القوة، وأن تتيح لعملية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية فرصة حقيقية للنجاح.

وفي رأيي أن النهوض بجدول أعمال نزع السلاح وتحديد الأسلحة إنما هو من صميم الرؤية التأسيسية للمنظمة: اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع نشوء أخطار تهدد السلام طبقا لمبادئ العدل والقانون الدولي.

ولقد تركنا وراءنا عاما حافلا بأعمال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. فقد تحققت بعض النجاحات الهامة، من قبيل النتيجة الختامية الإيجابية للدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ والنتيجة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وأرحب أيضا بالتصديق على معاهدة حظر التجارب النووية من قبل إندونيسيا – وهي من دول المرفق الثاني – فضلا عن غينيا وغانا وغواتيمالا. وأود أن أحث البلدان التي لم تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. فمن شأن ذلك أن يقربنا من هدف إنهاء التجارب النووية بصورة مستدامة.

وتلك إنجازات هامة بطبيعة الحال، غير أنه للأسف لم يحرز تقدم كاف بشأن المسائل الأخرى ذات الصلة. وأشير في ذلك الصدد على وجه الخصوص، إلى الجهود المبذولة خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، والمنازعات الجارية بشأن البرامج النووية. ويضاف إلى ذلك تنشيط آلية نزع السلاح، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، بوصفه أحد المجالات الأساسية الأخرى التي لم يحرز فيها تقدم كاف. وأرى أن علينا أن نضاعف جهودنا، علاوة على التأكد من أن عملنا يمضي قدما.

وعلى الرغم من استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح، إلا أني أفهم أن محادثات هامة قد جرت طوال العام في جنيف بشأن مواصلة العمل المتعلق بالمسائل الموضوعية. وآمل أن تساعد تلك المناقشات – إلى جانب تلك التي تجري هنا في نيويورك – على التقريب بين وجهات النظر المتعارضة، فضلا عن تعزيز الجهود الرامية إلى إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مساره الصحيح. وأفهم أيضا أن العديد من أعضاء اللجنة قد أتوا من جنيف، وأنهم يشاركون في العمل هنا في مقر الأمم المتحدة، ليس فقط أثناء عمل اللجنة، بل طوال العام أيضا. ويحدوني الأمل في أن يسهم تبادل الأعضاء في تعزيز عمل الآلية الدولية لنزع السلاح برمتها.

ويجب أيضا أن نواصل جهودنا الرامية إلى إيجاد طريقة أكثر كفاءة للاستفادة من القدرات الهائلة لمنظمات المجتمع المدني ومعاهد السياسة العامة ومراكز الفكر العالمية فيما يتعلق بهذه المسائل. غير أننا لم نبذل حتى الآن ما يكفي من الجهد للاستفادة من المعارف والخبرات الهائلة لتلك المنظمات. وأرى أنها قادرة على أن تساعدنا حقا في زيادة إحراز التقدم وفي عملنا على حد سواء.

وأرى أن علينا جميعا أن نعزز جهودنا خلال الأسابيع والأشهر المقبلة، بالإضافة إلى إبداء مزيد من المرونة من أجل التعاون على نحو أفضل على المسائل ذات الأهمية الحاسمة للمضي قدما في جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح

وتحديد الأسلحة. ولا تزال المسائل التالية مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة على امتداد العديد من السنوات: نزع السلاح النووي وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها، مراعاة الشفافية في مجال التسلح والامتثال في مجال عدم الانتشار، والحد من الأسلحة والاتفاقات والالتزامات المتعلقة بنزع السلاح. وفي حين تم الاتفاق على بعض المسائل، غير أنها لم تنفذ على وجه الاستعجال. ولا تزال مسائل أخرى قيد التفاوض. وأدعو الأطراف المعنية إلى إيلاء أولوية قصوى لهذه المسائل كي يتسنى إحراز مزيد من التقدم بصورة مستدامة فيها.

وفي الختام، أود أن أشكركم، سيدي، وأن أشكر جميع الوفود على روح التعاون والمشاركة في تحقيق النجاح العام للدورة السابعة والستين للجمعية العامة. وأود أن أشدد – إلى جانب فريقي برمته – على أنني ما زلت ملتزما التزاما قويا بعمل اللجنة الأولى. وقد قال الرئيس إنني متحمس لهذه المسألة، وإني كذلك بالفعل. وأنا وفريقي على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة اللازمة بشتى الطرق لإحراز التقدم في ميدان عمل اللجنة الهام في حل المشاكل الدولية بالوسائل السلمية. وأنا على ثقة من أن عمل اللجنة سيجري أثناء الدورة السابعة والستين على نحو يرتبط ارتباطا وثيقا واستراتيجيا بإحراز التقدم في المستقبل تحت القيادة القديرة للرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم اللجنة، أشكر رئيس الجمعية العامة على بيانه المتعمق والمشجع. ونحن ممتنون جدا لحضوره وتقاسمه معنا بعض الأفكار بشأن عملنا على الرغم من جدول أعماله الحافل.

بنود جدول الأعمال من ٨٦ إلى ١٠٢ (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نستأنف مناقشتنا المواضيعية في إطار المجموعة ٤، ”الأسلحة التقليدية“ – ولدينا قائمة طويلة من المتكلمين تبلغ الآن ٧٢ متكلما – سنستمع أولا إلى فريق بشأن المجموعة ٦ ”نزع السلاح والأمن الإقليميين“. وكما يدرك الأعضاء جيدا، فقد كان من المقرر أن ينعقد فريق المناقشة اليوم بشأن الجدول الزمني الإرشادي الوارد في الوثيقة A/C.1/67/CRP.2/Rev.1. وما دام جميع أعضاء أفرقة المناقشة قد حددوا رحلاتهم وأنهوا ترتيبات سفرهم استنادا إلى ذلك الجدول الزمني، فإن من الضروري أن تستمع اللجنة إلى أعضاء الفريق على النحو المقرر على وجه الاستعجال كي تعود إلى قائمة المتكلمين المتبقين بشأن الأسلحة التقليدية. وأستمح الأعضاء عذرا وأرجو تفهمهم لهذه المسألة.

وعليه، فإنه لمن دواعي سروري أن أرحب بأعضاء الفريق المشاركين في مناقشتنا هنا اليوم، السيد توماس ماركرام، رئيس فرع نزع السلاح الإقليمي، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، والسيدة كارولين ميلاني ريغمبال، مديرة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسيدة شارون ريغيل، مديرة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، والسيد نيكولا جيرار، الذي يمثل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا.

سأعطي الكلمة أولا للمشاركين في حلقة النقاش، وأحثهم على حصر بياناتهم في سبع دقائق كحد أقصى.

بعد ذلك سوف يصبح الاجتماع غير رسمي، من أجل إتاحة الفرصة للوفود لطرح الأسئلة وتقديم الأجوبة.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماركرام.

السيد ماركرام (مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): كعضو في الأمانة العامة ثمة عدد قليل من الفرص لأخذ الكلمة. وأود الانضمام إلى جميع أولئك الذين قدموا التهاني وأطيب التمنيات لكم، سيدي الرئيس، بصفتكم رئيسا يوجه أعمال اللجنة الأولى خلال دورة الجمعية العامة هذه.

إن الغرض من هذا الفريق هو إحاطة اللجنة الأولى علما بأنشطة مكتب شؤون نزع السلاح فيما يخص نزع السلاح على المستوى الإقليمي، خلال العام الماضي، ولا سيما أنشطة المراكز الإقليمية الثلاثة. جرى القيام بنصف هذه الأنشطة برئاسة سلفي، أنياس ماركايو، وأود أن أشيد بها على السنوات العديدة التي قادت خلالها أعمال الفرع الإقليمي. وقد انتقلت في شهر حزيران/يونيه من فرع أسلحة الدمار الشامل إلى الفرع الإقليمي، مما ترتب عنه المزيد من المسؤوليات، في نفس لوقت.

وتشمل تلك المسؤوليات برنامج زمالات نزع السلاح، الذي يتولى تنسيقه باقتدار زميلي شياو يو وانغ. وكان من دواعي سروري رؤية ٢٥ زميلا هذا العام ينضمون إلى صفوف ٨٥٨ من الخريجين السابقين لهذا البرنامج الناجح عندما تلقوا شهاداتهم هنا في اللجنة الأولى في ٢٢ تشرين الاول/أكتوبر. وجرت إضافة الإشراف على مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في فيينا، أيضا إلى وظيفة دعم الإدارة المقدمة بالفعل إلى المراكز الثلاثة الإقليمية الأخرى. وأخيرا، جرت إضافة المناطق الخالية من الأسلحة النووية أيضا إلى مسؤوليات فرع نزع السلاح الإقليمي. وأنا ممتن لمواصلة متابعة التطورات، ودعم جهود تنفيذ الأطراف في مختلف المناطق القائمة. وتشمل هذه المسؤولية أيضا تقديم الدعم إلى الأمين العام فيما يخص أداء ولايته بشأن بنود الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بشأن تنفيذ قرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

وقبل أن أفسح المجال للمدراء لمخاطبة اللجنة، أود التأكيد على ما يلي: العمل الذي تضطلع به المراكز الإقليمية محوره الطلب، وتجري جميع الأنشطة بناء على طلب الدول الأعضاء، وتمول المراكز جميع أنشطة البرنامج من خلال مساهمات طوعية للجهات المانحة خارج الميزانية، وأود أن أعرب عن تقديري العميق للعديد من الجهات المانحة على كرمها ودعمها المستمرين، والمراكز موجودة لخدمة الدول الأعضاء في المنطقة المعنية، لذلك أطلب لطفا أن تستخدمها الدول. وستجد الباب مفتوحا بترحيب، وسوف نبذل قصارى جهودنا لدعم الجهود الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

أود الآن إعطاء الكلمة لنيكولا جيرار لمواصلة العرض. سيمثل نيكولا مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا. وقد عاد لتوه من مهمة استمرت شهرين في لومي، حيث عمل كموظف مسؤول وأدار المركز بالنيابة، ونحن نستكمل عملية التوظيف لمنصب المدير الشاغر. وتلك العملية جارية في الوقت الحالي، وآمل أننا سوف نكون قادرين على استكمالها في وقت قريب جدا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جيرار.

السيد جيرار (مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا) (تكلم بالفرنسية): إن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، الذي هو جزء من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، يوفر، بناء على

طلب الدول الأعضاء الأفريقية، الدعم لمبادراتها وجهودها المبذولة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، فضلا عن مسألتي السلام والأمن. وينفذ المركز أنشطته في أفريقيا التي تغطي جميع أنواع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى مشاركته في إصلاح القطاع الأمني. كما ينفذ المركز برنامجا للأنشطة من خلال تزويد الدول بمشورته والمساعدة التقنية التي تطلبها، عن طريق نشر الدراسات والتقارير، واستضافة حلقات دراسية لبناء القدرات، ومن أجل تعزيز السلام وتحديد الأسلحة ونزع السلاح من خلال الصكوك الدولية والإقليمية.

وقد سمحت لنا أنشطة المركز خلال العام الماضي بمساعدة الدول الأفريقية على وضع وتنفيذ معايير إقليمية وتدابير مراقبة للأسلحة الصغيرة، وساعدت أيضا على تعزيز المناقشات والتوصل إلى فهم أفضل لمعاهدة تجارة الأسلحة والمفاوضات بشأنها. كما ساعدت في مجال إصلاح القطاع الأمني في أوقات الانتخابات عندما وردت طلبات من الدول الأعضاء الأفريقية.

في استجابة للطلبات المقدمة من جانب الدول الأعضاء ومن المنظمات دون الإقليمية الأفريقية، يجري المركز أو يخطط لأنشطة في بنن، توغو، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان، غانا، كوت ديفوار، ملاوي، موزامبيق، نيجيريا. إن اللائحة غير حصرية، لكنها تعكس المدى الذي بلغته أنشطة المركز. نريد أن نشكر جميع الجهات المانحة والدول الأفريقية الأعضاء على دعمها المستمر للمركز وأنشطته. ومن دواعي سرور المركز بشكل خاص، إنضمام جهات مانحة جديدة إليه، بما في ذلك أستراليا العام الماضي، التي قررت تمويل المركز لأول مرة.

(تكلم بالإنكليزية)

لدى اللجنة على الشاشة لائحة المشاريع التي نفذها المركز منذ أن قدم تقريره الأخير إلى اللجنة. لذلك أود ببساطة تسليط الضوء والاستفاضة بشأن بعض الأمثلة من هذه المشاريع.

طلبت اللجنة الوطنية لكوت ديفوار المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مساعدة المركز فيما يخص توفير بناء القدرات والتدريب لقوات دفاعها وأمنها العاملة على الحدود لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة. وبدعم من حكومة أستراليا، وضع المركز وحدات تدريبية مصممة خصيصا لاحتياجات كوت ديفوار، فيما يتعلق بتحديد الأسلحة الصغيرة والذخائر والمتفجرات ذات الصلة؛ ووضع ضوابط معيارية بشأن الأسلحة الصغيرة، مع التركيز على تنفيذ أحكام اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والرقابة على الحدود. من ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المركز واللجنة الوطنية تدريبا في ياموسوكرو، حيث تم تدريب ٢٤ مسؤولا إيفواريا من الشرطة والجمارك والجيش. بعد التدريب، أشارت الأغلبية الساحقة من المشاركين إلى أن التدريب كان مهما للغاية في عملها وطلبت من المركز العمل على تقديم تدريب إضافي، وكذلك دمج التدريب في المناهج الدراسية الوطنية المستدامة.

إن ذلك التدريب، فضلا عن تدريب مماثل أعد لموزامبيق في وقت سابق من العام الماضي، والمتوقع حاليا تقديمه لشرق أفريقيا وملاوي والسودان، هما جزء من خطة استراتيجية للاستفادة من تدريب حائز على جائزة نفذه مركز شقيق، هو مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. إن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا بصدد تطوير سلسلة من الوحدات المحددة لأفريقيا وتدريب القوات الأفريقية، والإنشاء التدريجي لمجموعة تدريبية شاملة قصد الاستجابة للطلبات المقدمة من قبل الدول الأعضاء الأفريقية بشأن

مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة، واستعراض التشريعات الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة وإنشاء لجان وطنية ووضع خطط عمل وطنية بشأن الأسلحة الصغيرة، والرقابة على الحدود، وإدارة المخزونات، وهلم جرا. تمثل تلك التدريبات أيضا الجانبين العملي والتشغيلي للتنمية على المستوى العالمي من المعايير والسياسات الدولية مثل المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة والمعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة.

(تكلم بالفرنسية)

بالتعاون مع شبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة، التي هي تحالف من المنظمات غير الحكومية الدولية بشأن الأسلحة الخفيفة، يقوم المركز بتنفيذ مشروع، بناء على طلب من جمهورية الكونغو الديمقراطية لإجراء تقييم مشترك للمجالات الرئيسية لتحديد الأسلحة على المستوى الوطني. ويتمثل الهدف في تحديد استراتيجيات وأحكام، من أجل تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وكذلك اتفاقية كينشاسا، التي هي اتفاقية دون إقليمية بشأن الأسلحة الخفيفة. وستركز الدراسة على ثلاثة مجالات رئيسية هي: إدارة المخزونات؛ القوانين والقواعد والإجراءات الإدارية بشأن مراقبة ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ والتشكيل المؤسسي للبلد.

قدمنا أيضا المساعدة بناء على طلب من الدول الأفريقية والاتحاد الأفريقي تحضيرا للمفاوضات بشأن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة.

وفي شراكة مع الاتحاد الأفريقي وشبكة العمل الدولي، اشترك مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا في تنظيم مشاورات إقليمية بهذا الشأن في أديس أبابا في أيار/مايو. الهدف من ذلك هو إتاحة مشاركة الدول الأفريقية بصورة أفضل في العملية التفاوضية بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة في إطار الأمم المتحدة وتحسين معرفتها بها.

(تكلم بالإنكليزية):

وإذ ندرك الحاجة إلى دعم إصلاح قطاع الأمن في أفريقيا، واستفادة من الجهود التي تبذلها فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح القطاع الأمني، ومكتب شؤون نزع السلاح عضو فيها، شارك المركز بنشاط في بناء قدرات قوات الأمن في مجال الحفاظ على القانون والنظام أثناء الانتخابات، بناء على طلب الدول الأعضاء، وفي مساعدة الدول في وضع خطط استراتيجية ومدونات قواعد سلوك لقوات الدفاع والأمن تدمج الحكم الرشيد وحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية وغيرها من المسائل ذات الصلة بإصلاح قطاع الأمن.

وفي ما يتعلق بتمويل الاتحاد الأوروبي المتصل بالانتخابات في توغو، بلدنا المضيف، عقد المركز، في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، دورة تدريبية بشأن الحفاظ على القانون والنظام لـ ٥٠ فردا من أفراد الشرطة والدرك في توغو. ومن المقرر عقد ثماني دورات تدريبية أخرى، لنفس العدد من المتدربين تقريبا، خلال الأشهر القادمة.

في أواخر العام الماضي، طلبت حكومة جزر القمر من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يساعد المركز في صياغة المبادئ التوجيهية من أجل وضع خطة استراتيجية للشرطة الوطنية وصياغة المبادئ التوجيهية لوضع مدونة قواعد سلوك لقوات الدفاع والأمن.

ويواصل المركز دعم الاتحاد الأفريقي من خلال خطة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المشتركة لبناء القدرات في غضون ١٠ سنوات والبيان العشرين لمفوضية الاتحاد الأفريقي، الذي يحدد شراكة المركز مع الاتحاد الأفريقي بشأن الأسلحة

الصغيرة ومعاهدة بليندابا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا باعتبارهما هدفيه الاستراتيجيين. ويمثل المركز الأمم المتحدة في اللجنة التوجيهية للاتحاد الأفريقي والهيئات الإقليمية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ويسهم إسهاما جوهريا في أعمال هذه اللجنة التوجيهية.

ويقدم المركز أيضا المشورة إلى الاتحاد الأفريقي في مجال السياسات والمساعدة التقنية بشأن العملية الرامية إلى تنفيذ معاهدة بليندابا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. ويساعد المركز أيضا في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن القارة. وواصل المركز تعزيز التعاون الوثيق مع شبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة، ومؤسسة فريدريك ايبرت، والاتحاد الأفريقي، ومعهد الدراسات الأمنية في جنوب أفريقيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

في الختام، وإذ نتطلع إلى المستقبل، سيواصل المركز في الأشهر القليلة المقبلة وما بعدها العمل مع الدول الأفريقية الأعضاء لتلبية طلبات المساعدة المقدمة منها والدخول في حوار معها ومع الشركاء لتحديد المشاريع والجهات المانحة والأنشطة دعما لجهود نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة في القارة. وعلى سبيل المثال، يجري المركز حوارا مع ملاوي ودول شرق أفريقيا والسودان والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومنظمات أخرى عديدة. ويتطلع المركز إلى استكشاف هذه المشاريع مع الدول الأعضاء وإجراء حوار هنا مع اللجنة للدخول في هذه الأنشطة الجديدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ريغيمبال.

السيدة ريغمبال (مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (تكلمت بالإنكليزية): اضطلع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، منذ اجتمعنا آخر مرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بـ ٨٦ نشاطا في ٢٤ دولة يغطي كامل نطاق قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ولأغراض العرض الذي أقدمه اليوم، سأقصر ملاحظاتي أساسا على المساعدة المقدمة إلى الدول في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تلبية للطلبات التي تقدمت بها.

كان مجال التركيز الرئيسي لأنشطة المركز والمساعدة الفنية التي قدمها هذا العام هو تحسين إدارة المخزونات وتدمير الأسلحة. إن الإدارة الملائمة للمخزونات، التي تشمل حفظ السجلات والوسم والتعقب، وإنفاذ تدابير السلامة والأمن، أساسية لمنع تحويل الأسلحة إلى السوق غير المشروعة. عند الجمع بينها وتدمير فائض الأسلحة والأسلحة القديمة والأسلحة المصادرة والذخائر، تصبح الدول في وضع أفضل لمنع العنف المسلح والحد منه.

وجرى، هذا العام وحده، تدريب ١٣٠ مسؤولا على كل هذه التدابير، باستخدام إجراءات التشغيل الموحدة الداخلية للمركز، المستقاة من المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية للذخيرة. كل دورة تدريبية ومساعدة تقنية مصممة وفقا لاحتياجات فرادى الدول. جرى تأمين ١٠٠ مرفق تخزين تقريبا في ٩ دول في منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المخروط الجنوبي في أمريكا اللاتينية. وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير جرى تدمير ٠٠٠ ٧ طن من الأسلحة الصغيرة و ٩ أطنان من ذخائر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أنحاء منطقتي البحر الكاريبي والأنديز. كما بدأ المركز مؤخرا هذا العام العمل مع منطقة الأنديز بشأن وضع برتوكولات إقليمية للوسم.

بالنسبة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، سوف يواصل المركز تركيز مساعدته على إدارة المخزونات وتدمير الأسلحة، أساسا في منطقة البحر الكاريبي، حيث يقدم أداة جديدة لإدارة المخزونات من خلال وضع دورة تدريبية لإدارة مستودعات الأسلحة وسيواصل أيضا تعاونه الفريد مع الأرجنتين في مجال تقييم وتأمين مرافق التخزين فيها. كما طلبت دول أمريكا الوسطى من المركز برنامجا قويا لإدارة المخزونات وتدمير الأسلحة. ونلتمس الأموال من أجل تحقيق ذلك.

وبغية التصدي لآفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، تحتاج الدول إلى الأطر القانونية الملائمة والقدرة على إنفاذها، فضلا عن السياسات والخطط المتكاملة. بدأ المركز هذا العام دورته التدريبية المتخصصة للمسؤولين القضائيين بشأن مكافحة الإفلات من العقاب فيما يتصل بالأسلحة الصغيرة. وأسفر هذا عن تدريب ٩٠ مسؤولا في ثلاث دول من دول أمريكا الوسطى ومنطقة الأنديز. وقدم المركز أيضا الدعم إلى ١٢ دولة في أنحاء المنطقة في مجال تنقيح وتحديث تشريعاتها الوطنية فيما يخص الأسلحة الصغيرة، تماشيا مع الصكوك الدولية.

وخلال هذه الفترة، في مجال دعم السياسات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، حفز المركز الحوار البناء وأقام قنوات لتبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والإقليمي، مما أسفر عن النهوض بخطط العمل الوطنية وتعزيزها في أكثر من ١٠ دول. أتاحت هذه المساعدة للدول مواءمة أولوياتها وأنشطتها الوطنية مع جداول الأعمال الأمنية الإقليمية. وبالإضافة إلى المساعدة المقدمة هذا العام في مجال الأسلحة الصغيرة، وبناء على طلب الدول، تعاون المركز أيضا مع مركز البحوث والتدريب والمعلومات في مجال التحقق وقدم المساعدة القانونية إلى الدول من أجل تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وفي الأشهر القليلة القادمة، سيواصل المركز تركيز جهوده على مواءمة دورته التدريبية القضائية مع سياق منطقة البحر الكاريبي، مع دعم الدول في مجال تخطيط الحملات الوطنية لنزع السلاح وتنفيذها، أساسا في أمريكا الوسطى، وتقديم المساعدة المتخصصة لإدماج ممارسات الوسم والتعقب في السياسات والتشريعات الوطنية. وفي حالة توافر التمويل، سوف يعزز المركز مساعدته المتعلقة بمسائل أسلحة الدمار الشامل.

يساهم التدريب الموحد لموظفي قطاع الأمن بشكل مباشر في قدرة الدول على ضبط واعتراض الأسلحة غير المشروعة. ولذلك واصل المركز دورته التدريبية الرئيسية المشتركة بين المؤسسات بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات. وأسفر هذا عن تدريب ٣٢٥ مسؤولا من ١٨ دولة، ليبلغ مجموع عدد المسؤولين المدربين إلى ٣ ٤٢٥ مسؤولا، من بينهم ٤٦٠ مسؤولة.

وتجدر الإشارة إلى دورة المركز التدريبية بين دولتين على طول حدود إكوادور وكولومبيا، التي كانت فرصة لتعزيز تبادل المعلومات عبر الحدود وإدخال تمارين عملية جديدة في التدريب. وبالإضافة إلى العديد من الدورات التدريبية التي أجريت هذا العام على الصعيد الوطني، أجرى المركز دورة تدريبية دون إقليمية لـ ١٣ دولة في منطقة البحر الكاريبي، جرى خلالها تجريب مواد جديدة بشأن الأمن البحري. استخلصت هذه المواد من العديد من المناقشات الإقليمية بقيادة المركز بشأن هذه المسألة.

وبناء على تقييم أجري مؤخرا لأثر دورات المركز التدريبية بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات في السنوات الثلاث الماضية، يسرني أن أفيد بأن ثلاث دول أدرجت مناهج دورة التدريب بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخائر

والمتفجرات في مقررات التدريب لأكاديميات الشرطة الوطنية فيها، وبالتالي الحفاظ على المعارف والممارسات الموحدة بشأن هذا الموضوع. ويسرني أيضا أن أبلغ اللجنة بأن التقييم سلط الضوء على زيادة في حالات المصادرة المبلغ عنها في البلدان التي تلقت دورات المركز التدريبية.

وخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، سيقود مركز الأمم المتحدة الإقليمي العمل في إنشاء وحدة لإدارة المعلومات والأدلة المتصلة بالمقذوفات بهدف تعزيز الدورة التدريبية المشتركة بين المؤسسات المتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات ودعم الجهود المبذولة على الصعيد دون الإقليمي لتبادل المعلومات ذات الصلة بالمقذوفات. وتمشيا مع طلبات الدول، يأمل المركز في تأمين التمويل اللازم لجهود مراقبة الحدود ولتنظيم دورات تدريبية في مجال الأمن البحري. واستجابة أيضا لطلبات الدول، يمثل توفير تدريب مخصص للنساء أولوية أخرى يحاول المركز تأمين أموال لتنفيذها.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام مركز الأمم المتحدة الإقليمي بمواصلة استحداث وتنفيذ أدوات مبتكرة لمكافحة انتشار الأسلحة غير المشروعة وتعزيز أمن المواطنين في المنطقة. وأتطلع إلى تلقي ردود من الأعضاء عن أثر المركز في الميدان وعن الكيفية التي يمكننا بها تحسين تركيز جهودنا للوفاء باحتياجاتها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

وأخيرا، أود أن أشكر مانحينا – الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إكوادور، ألمانيا، بنما، بيرو، السويد، غيانا، فنلندا، كندا، كولومبيا، المكسيك، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الدول الأمريكية، على دعمهم السخي، والذي لولاه ما كنا لنتمكن من تنفيذ أي نشاط من الأنشطة التي ذكرتها للتو. كما أناشد الدول، ولا سيما دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مواصلة دعم المركز.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ريغلي.

السيدة ريغلي (مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أخاطب اللجنة للمرة الأولى. وكما يعلم الأعضاء، فإنني المديرة الجديدة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، الذي يوجد مقره في كاتماندو. وأنا أشكر اللجنة والرئيس على منحي الفرصة للتكلم اليوم.

يشرع المركز الإقليمي في آسيا في توسيع نطاق أنشطته، ويسرني أن يكون بوسعي إطلاع اللجنة على بعض هذه المعلومات اليوم. لقد شهد العام الماضي مزيجا من التغيير المؤسسي والمشاريع. ولذلك، سأخصص بعض الوقت للكلام عن هذين الأمرين لأن كليهما يسهمان في برمجة أسلم وأوسع نطاقا لمؤسستنا.

وقد كان التغير الأكبر، بطبيعة الحال، تعيين المدير الجديد – الذي هو أنا – والذي بدأ عمله قبل ثمانية أشهر فقط، في شباط/فبراير، أي بعد مضي ثلاثة أشهر فقط على وصول أول وظيفة نائب من الرتبة ف -٣، ممولة من قبل الجمعية العامة. كما استقبلنا للتو متطوعا جديدا من متطوعي الأمم المتحدة، وهي وظيفة تمولها الحكومة الفنلندية، وسنرحب قريبا بوصول موظف فني مبتدئ بتمويل من حكومة اليابان. ولا تزال وظيفتا اثنين من موظفينا الوطنيين تُمولان من خلال التبرع والدعم السخيين من قبل حكومة نيبال، البلد المضيف لنا.

وحصولنا على هذه القدرة الجديدة لا يعني فحسب أن لدينا مستوى أعلى من القدرات الفنية للاستعانة بها في

المشاريع والبرامج، بل يعني أيضا أننا قضينا وقتا طويلا من عام ٢٠١٢ في عملية الانتقال، وهو ما لا تعبر عنه الشرائح المصورة المعروضة أمام الأعضاء. وأود أن أشير بإيجاز إلى أنه، في إطار انتقالنا، اضطلعنا بعملية تخطيط استراتيجي في وقت سابق من هذا العام لتوفير قدر من التوجيه والرؤية لأنشطتنا. وساعدنا ذلك حقا على تحديد الأنشطة والمشاريع المفيدة التي ينبغي أن نركز عليها أو نعمل في سبيلها، فيما نحاول توسيع نطاق عمل المركز وخدمة بلدان المنطقة على نحو أفضل.

وهدفنا، كما كان دائما، هو أن نصبح شريكا رئيسيا للدول في منطقتنا في منظومة من أجل تحقيق أهدافها في مجالات السلام ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وسأنتقل الآن إلى الشرائح.

يعلم الأعضاء الذين كانوا هنا في العام الماضي أننا ندخل سنويا في شراكة مع حكومة جمهورية كوريا لاستضافة ورعاية مؤتمر رفيع المستوى بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. وكان مؤتمر العام الماضي، الذي عُقد مرة أخرى في جيجو بجمهورية كوريا، حول موضوع ”ماضي ومستقبل نزع السلاح وعدم الانتشار“. وناقش خبراء من جميع أنحاء العالم مسائل مثل أسلحة الدمار الشامل وعدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والمسائل النووية لكوريا الشمالية وتحديد الأسلحة التقليدية.

وفي العام المنقضي أيضا، طُلب مني ومن الموظفين العاملين معي تقديم عروض في مؤتمرات إقليمية شتى، بما في ذلك عرض مع بلدان المحيط الهادئ بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وبشأن معاهدة تجارة الأسلحة؛ وآخر مع البلدان الآسيوية حول مؤتمر استعراض برنامج العمل؛ وعرض مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة ومراقبة الذخائر غير المنفجرة. وهذه الأنواع من العروض هي أنواع المساهمات التي نأمل أن نواصل تقديمها في المنطقة.

وقد نفذنا مشروعا أصغر حجما، ولكنه هام، في بلدنا المضيف والذي اشتمل على تنظيم مسابقة فنية للأطفال حول موضوع ”الأطفال في السلام“، تم ربطها بمبادرة تثقيفية رائدة في مجال نزع السلاح. وسأذكر ذلك فيما يتصل بالشريحة المصورة التالية.

فبعد مناقشات مع بلدان المنطقة وعمليات تواصل ومشاركة، وهو ما نفعله بصورة متزايدة، أدركنا أن بوسعنا تقديم خدمة مفيدة بنشر معلومات عن أنشطة الأمم المتحدة الحالية لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وفي هذا العام، على سبيل المثال، أرسلنا معلومات أسبوعية مستكملة عن معاهدة تجارة الأسلحة أثناء المفاوضات. وكانت هذه المعلومات تُرسل إلى قائمة بريدية تتألف بدرجة كبيرة من ممثلين للحكومات في بلداننا وعددها قرابة ٤٣ بلدا. كما أرسلنا معلومات في سياق التحضير لمؤتمر استعراض برنامج العمل وتشاطرنا معلومات أساسية عن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأنشطة أخرى من هذا القبيل. وتلك كانت معلومات من مصادر مفتوحة، قام الموظفون بجمعها وتمحيصها ثم تركيزها في رسالة بريد إلكتروني واحدة. وكانت التعقيبات التي تلقيناها بعد كل رسالة مُجمعة رائعة. وهذا أمر سنستمر في القيام به.

والهدف من الشريحة المصورة التالية هو عرض بعض الصور العظيمة الموجودة لدينا، وليس تقديم تقرير عن مشروع رئيسي. ففي هذا الصيف، ذهبنا إلى عدد من المدارس في وادي كاتماندو لنسأل الأطفال عما يعنيه السلام بالنسبة لهم وبالنسبة لمدارسهم وأسرهم. وتبادلنا معلومات عن السلام ونزع السلاح، والصورة الفائزة في زاوية الشريحة هي صورة

أسلحة مرسوم عليها خط، وطلبنا من الأطفال تصوير أفكارهم على الورق. وكانت النتائج ملهمة حقا، كعهدنا بالأطفال في معظم الأحيان. وفي العام المقبل، نأمل أن نواصل توسيع نطاق التعليم وأن ندمجه في جزء من المنهج الدراسي. وهذا مشروع نود أن نراه، بمجرد تجربته بنجاح، في البلدان الأخرى في المنطقة في نهاية المطاف.

والشريحة المصورة التالية تتعلق بالتطلع إلى المستقبل، وهو أمر قضينا وقتا طويلا جدا من عام ٢٠١٢ في القيام به. وهذا أحد الأجزاء المفضلة التي أريد التكلم عنها. لقد تلقينا الكثير من الدعم بالفعل من بلدان المنطقة في الأشهر الثمانية الأولى لي هناك، ونحن نتطلع إلى بناء العديد من الشراكات الجديدة خلال الشهور والسنوات المقبلة. ويسرنا القول، إذا كنا ننظر إلى التفاصيل على القائمة هنا، إننا سنعقد قريبا مؤتمرا كبيرا مع حكومة اليابان التي لا تزال داعما قويا للمركز. ويسعدني أن أقول إن المؤتمر في عامه الرابع والعشرين الآن. وستستضيف مدينة شيزوكا، الشهيرة بإطلالتها على جبل فوجي، مؤتمر هذا العام خلال الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠١٣. وفي كانون الثاني/يناير، سنظم حلقة عمل وكذلك المؤتمر السنوي الحادي عشر المشترك بين جمهورية كوريا والأمم المتحدة بشأن قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار، وذلك في جيجو أيضا. وفي كانون الثاني/ديسمبر من هذا العام، سننظم حلقة عمل في بانكوك وفي بلد آسيوي آخر لمناقشة تنفيذ برنامج العمل. وهذا مسعى جديد بالنسبة لنا، وهو الأول في سلسلة نأمل أن تساعد البلدان بشكل مباشر فيما يتعلق بموضوع التنفيذ، الذي نعلم جميعا أنه يمكن أن يكون ذا طابع تقني تماما، وكذلك في التغلب على الحواجز اللغوية ومساعدة البلدان على المشاركة الكاملة في هذه الصكوك الدولية الهامة.

وتتمثل علامة فارقة بالنسبة لنا، كما قال زميلي من المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، في البرنامج الناجح جدا المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات التابع لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والذي أشارت إليه توا السيدة ريغمبال. وسننقل هذا البرنامج أيضا إلى سياق آسيا والمحيط الهادئ. وسيكون هذا النشاطا معلما أساسيا بالنسبة لنا ويؤمل أن يصبح، خلال السنوات المقبلة، مشروعا كبيرا للغاية. ونحن محظوظون جدا أن يكون لدينا برنامج تمت تجربته واختباره مثل هذا البرنامج لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونعتزم الاستفادة منه إلى أقصى حد. وخططنا تتمثل في التركيز في البداية على سياق جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وتجربة الدورة التدريبية في بلد واحد من كل منطقة دون إقليمية، فضلا عن عقد حلقات لدراسة النطاق بمشاركة مسؤولين كبار من هذه المناطق دون الإقليمية لتحسين فهمنا للطابع المحدد لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد الوطني في هذه المناطق دون الإقليمية. وبمجرد حصولنا على التمويل وتكييفنا لأدلة التدريب بنجاح وتجربتنا للدورة، نعتزم توفير البرنامج لأي بلد يريده في المنطقة دون الإقليمية على أن نوفره في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ في نهاية المطاف.

كما نخطط أيضا لمواصلة سلسلة حلقات عملنا لفائدة الصحفيين والمحررين في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتثقيفهم بشكل أفضل بشأن مسائل نزع السلاح، وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، التي يمكن أن تكون مرة أخرى مثيرة للغموض إلى حد بعيد، وتشهد تغيرات بسرعة، لا سيما وأن القضايا تتصل بتلك المنطقة. مع وجود وسائل إعلام مدركة بشكل أفضل لهذه القضايا، فإننا نرى بأنها

ستحظى باهتمام أفضل وأكثر دقة، وسيجري أيضا إشراك مواطني البلدان على نحو أكثر فعالية.

أخيرا، نود أن نكون في وضع يمكننا من الاستجابة للطلبات المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ومواصلة تعزيز ذلك القرار الهام في منطقتنا.

سوف أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى الجمعية العامة لدعمها المتواصل للمركز. ويشكل التمويل الأساسي الذي توفره نقطة انطلاق لمجموعة واسعة من الأنشطة الهامة المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وسوف نستخدمه بشكل جيد. وأود أن أضيف لـ ٤٣ بلدا من منطقتي، أن بيت القصيد بالنسبة لنا هو خدمتهم وبذل ما في وسعنا في ذلك. ونود أن نضيف قيمة لأعمالهم وأهدافهم وأنشطتهم المتعلقة بالسلام ونزع السلاح. ونود منهم التفكير فينا عندما يكون لديهم أسئلة بشأنمجموعة من المسائل التي ناقشتها اليوم، والنظر إلينا كشريك استراتيجي. ونحثهم على الاتصال بنا وإعلامنا بأفكارهم واحتياجاتهم وإتاحة الفرصة لنا لاستخدام أدوات مساعدتنا حتى نرسي شراكة معهم، وننشئ معا منطقة آسيا ومحيط هادئ أكثر أمانا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): من أجل إعطائنا فرصة لإجراء مناقشة تفاعلية مع المشاركين في المناقشة، سأعلق الجلسة الآن لتمكيننا من مواصلة مناقشتنا بشكل غير رسمي.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١١/٠٥ واستُؤنفت الساعة ١١/٣٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نواصل الآن مع ما تبقى من قائمة المتكلمين في إطار المجموعة ٤ ”الأسلحة التقليدية“. وكما ذكرت من قبل، فلا يزال هناك ٧٢ متكلما في قائمة هذه المجموعة. وقبل أن نمضي في ذلك، أود أن أشدد على أننا لا نزال متأخرين ثلاثة أيام عن الجدول الزمني المقرر. وما لم تتقيد الوفود تقيدا تاما بالمدة الزمنية المحددة بخمس خمس دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية و ٧ دقائق عندما تتكلم باسم مجموعات من الدول، فلن نتمكن من إنهاء عملنا بحلول ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو الموعد النهائي الذي حددته الجمعية العامة. وعليه، فإن من الضروري أن نعمل معا من أجل التقيد بذلك الموعد النهائي. وكما أشرت سابقا، فإن على الوفود التقيد بشدة بتقديم بيانات قصيرة وموجزة، على أن تقدم النسخة الكاملة لبياناتها بغرض نشرها على الموقع الشبكي للجنة الأولى QuickFirst.

السيد ريد (الولايات المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لقد اختصرنا البيان الذي سندلي به، حرصا على الوقت وأخذا بتعليقاتكم، السيد الرئيس، بعين الاعتبار. ولكن سيكون هناك بيان آخر سيعرض في الموقع الشبكي للولايات المتحدة والأمم المتحدة على التوالي في وقت قريب، كي يتمكن الزملاء من رؤية تناول أكثر عمقا لبعض المسائل.

وسأتناول في هذا البيان عددا من المسائل المنفصلة المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة، وتدمير الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنظومات الدفاع الجوي المحمولة، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن أن تكون مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

وإذ انتقل إلى إبرام معاهدة تجارة الأسلحة، فإن الولايات المتحدة تلتزم التزاما ثابتا بتحقيق معاهدة قوية لتجارة الأسلحة تستجيب للآثار السلبية الناشئة عن الاتجار الدولي غير المشروع بالأسلحة على السلم والاستقرار. ومن شأن معاهدة فعالة – تسلّم بضرورة أن تنشئ جميع الدول آليات وطنية لمراقبةصادرات الأسلحة التقليدية، علاوة على تنفيذها – أن تساعد في كفالة استعمال الأسلحة العابرة للحدود الدولية في أغراض مشروعة وليس لتقوية شوكة أولئك الذين يستعملونها لانتهاك القانون الدولي.

ولقد ذكرنا في ختام المؤتمر المعقود في تموز/يوليه أن ذلك الموضوع يقتضي مزيدا من الوقت لتحسين النتائج. وقد أصبح ممكنا التوصل إلى معاهدة عملية وقابلة للتنفيذ لتجارة الأسلحة. غير أن ما نرغب فيه أو نحتاج إليه بحق هو أن يتم ذلك على نحو صحيح. وسنواصل العمل الجاد نحو معاهدة لتجارة الأسلحة من شأنها أن تسهم في تعزيز الأمن الدولي وحماية الحقوق السيادية للدول في الاتجار المشروع بالأسلحة وتلبية الأهداف والشواغل التي دأبنا على التعبير عنها طوال المفاوضات، بما في ذلك عدم المساس بالحق الدستوري لمواطنينا في حمل السلاح.

تؤيد الولايات المتحدة بقوة عقد مؤتمر قصير للأمم المتحدة في موسم الربيع المقبل، كي نواصل جهودنا للتفاوض بشأن إبرام معاهدة فعالة لتجارة الأسلحة من شأنها التصدي لمسائل الاتجار الدولي بالأسلحة وتنظيمه عن طريق وضع معايير صارمة يمكن تنفيذها على الصعيد الوطني، فضلا عن قبولها لدى الغالبية العظمى من الدول والمضي بها قدما على نحو فعال.

تؤيد الولايات المتحدة المشاركين في صياغة مشروع القرار (A/C.1/67/L.11) لأنها تسلّم على النحو المناسب بما بلغناه الآن في عملية وضع معاهدة فعالة، وكيف ينبغي لنا أن نعوّل على جهودنا في تموز/يوليه من أجل اختتام المفاوضات بصورة ناجحة في ذات الوقت. وينبغي الاستفادة من الفترة الممتدة من الآن إلى غاية موسم الربيع للتفكير في النص الذي سيقدمه رئيس المؤتمر المقرر عقده في تموز/يوليه، السيد روبرتو غارسيا موريتان، نتيجة للمشاورات الشاملة، وتحديد التغييرات الإضافية المطلوبة، كي نجعل ذلك النص معاهدة مقبولة وفعالة. ومن المؤسف أن رئيس المؤتمر قد مُنع من تقديم ذلك التقرير شخصيا.

وأنتقل الآن إلى المسائل المتعلقة بتدمير الأسلحة التقليدية. وتواصل الولايات المتحدة دعمها القوي للقضاء على الأسلحة التقليدية والذخائر، علاوة على المتفجرات من مخلفات الحرب البالية والزائدة عن الحاجة أو غير الآمنة أو المعرضة للخطر. ومنذ عام ١٩٩٣، قدمنا أكثر من بليوني دولار في شكل معونة إلى أكثر من ٩٠ بلدا لتمويل برامج تدمير الأسلحة التقليدية، بما في ذلك إزالة الألغام الأرضية، والذخائر غير المنفجرة وتدمير الفائض من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة نفسها، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لعام ٢٠٠١. وتؤيد الولايات المتحدة تنفيذ الصك الدولي للتعقب، علاوة على التوصيات الصادرة عن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالسمسرة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ترحب الولايات المتحدة باعتماد الوثيقة الختامية (A/CONF.192/2012/RC/4) بتوافق الآراء من قبل الدول المشاركة في المؤتمر الاستعراضي الثاني بشأن برنامج العمل، وتشيد بإدخال صياغة بشأن دور المرأة والمنظمات الإقليمية في تنفيذ برنامج العمل، فضلا عن وضع جدول زمني للاجتماعات من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٨. ونرحب أيضا بإدراج دعوة الدول إلى تحديد جهات الاتصال الوطنية من أجل تنفيذ الصك الدولي للتعقب عبر المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في عام ٢٠١٨.

وتقدم الولايات المتحدة مجموعة متنوعة من المساعدة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، ومساعدة الدول على تحسين ممارسات الرقابة على الصادرات، وتقديم

المساعدة التقنية للأمن المادي وإدارة المخزون من الأسلحة والذخائر المعرضة للخطر. ومنذ عام ٢٠٠١ واصلت وزارة خارجية الولايات المتحدة دعم البرامج التي تمكنت من تدمير نحو ١,٦ مليون من الأسلحة الفائضة أو غير الآمنة، وما يزيد على ٠٠٠ ٩٠ طن من الذخائر في جميع أنحاء العالم.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة أيضا إدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وقد استمرت مناقشة ذلك الموضوع منذ عام ٢٠٠٠. وقد حان الوقت لتوسيع نطاق سجل الأسلحة التقليدية من أجل التصدي للشواغل الأمنية المتعلقة بالأسلحة التقليدية في معظم أنحاء العالم.

وفيما يتعلق بمنظومات الدفاع الجوي المحمولة في أيدي الإرهابيين والمتمردين أو المجرمين، والقذائف المضادة للطائرات المحمولة على الكتف، فإنها تشكل تهديدا خطيرا لركاب الرحلات الجوية على النطاق العالمي، علاوة على الخطر الذي تشكله على صناعة الطيران التجاري والطائرات العسكرية في جميع أنحاء العالم. واعترافا بخطر تحويل تلك القذائف وإمكانية استعمالها من جانب تلك الجماعات، فقد أنشأت الولايات المتحدة ضوابط صارمة في مجال التصدير بشأن نقل جميع منظومات الدفاع الجوي المحمولة. وتلتزم الولايات المتحدة بتحويل الأسلحة على أساس حكومي فحسب، عبر نظام مبيعات المعدات العسكرية للخارج. ومنذ عام ٢٠٠٣ تعاونت الولايات المتحدة مع البلدان في جميع أنحاء العالم على تدمير ما يقرب من ٠٠٠ ٣٣ من منظومات الدفاع الجوي المحمولة الفائضة أو غير الآمنة أو التي تمت حيازتها بطريقة غير مشروعة، أو المعرضة للخطر في ٣٧ بلدا.

وفيما يتعلق باتفاقية أسلحة تقليدية معينة، فإن الولايات المتحدة أحد الأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية وجميع بروتوكولاتها الخمسة. وتولي الولايات المتحدة أهمية للاتفاقية بوصفها صكا دوليا تمكّن من الجمع بين الدول ذات شواغل أمنية وطنية متنوعة. وتشعر الولايات المتحدة بخيبة الأمل على نحو عميق إزاء فشل المؤتمر الاستعراضي الرابع في إبرام بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية.

(تكلم بالإنكليزية)

كان من شأن البروتوكول أن أدى إلى حظر فوري لبضعة ملايين من الذخائر العنقودية؛ وأن يضع الذخائر العنقودية المتبقية تحت مجموعة مفصلة من القيود والأنظمة، وإلى أن يخضع الدول الأعضاء إلى قائمة مفصلة من الالتزامات الإضافية بشأن قضايا مثل إزالة الألغام والشفافية والتدمير، كان من شأنها جميعا أن تؤدي إلى تأثيرات إنسانية بالغة في جميع أنحاء العالم.

ستواصل الولايات المتحدة الحد من المخاطر المحتملة على المدنيين والبنى التحتية المدنية من خلال تنفيذ سياسة وزارة الدفاع بشأن الذخائر العنقودية والضرر غير المقصود للمدنيين، التي وقعها وزير الدفاع غيتس في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وهي تنص على أنه بعد ٢٠١٨ فإن الإدارات العسكرية للولايات المتحدة وفرقها المقاتلة لن تستخدم سوى الذخائر العنقودية التي تحتوي على الذخائر الصغيرة التي من شأنها، بعد إطلاقها، ألا ينتج عنها أكثر من ١ في المائة من الذخائر غير المنفجرة على نطاق بيئة العمليات المعنية. ونحن نشجع الدول الأخرى على اتخاذ خطوات مماثلة.

نحن نتطلع إلى الاجتماع السنوي للأطراف السامية المتعاقدة المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر وإلى وضع برنامج للعمل لعام ٢٠١٣ من شأنه أن يسمح للدول الأطراف في الاتفاقية بمواصلة دعم إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وتنفيذ جميع بروتوكولاتها.

السيد دونديش (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إن البيع غير المسؤول للأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يواصلان حصد عدد هائل من الأرواح في جميع أنحاء العالم. إنهما يغذيان الصراعات الدموية، وبشكل خاص يغذيان الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. إن لسهولة الوصول إلى الأسلحة، وحيازة المدنيين لها من دون قيود أو رقابة فعالة وعدم وجود نظام فعال للحد من الذخائر عواقب مدمرة في جميع أنحاء العالم، ليس فقط من الناحية الإنسانية ولكن أيضا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. تلك ظواهر توحدنا من حيث المسؤولية المشتركة، وهي تتطلب عملا مشتركا.

لجميع هذه الأسباب، فإننا نأسف لحقيقة أن مؤتمر تموز/يوليه الدبلوماسي للتفاوض على إبرام معاهدة للاتجار بالأسلحة اختتم من دون التوصل إلى اتفاق. أعرب تسعون وفدا بوضوح شديد عن خيبة أملهم في اليوم الأخير للمؤتمر. ومع ذلك، فقد أعربنا كذلك عن إصرارنا على المضي قدما ومواصلة العمل حتى تصبح المعاهدة حقيقة واقعة في المستقبل القريب.

إن اعتماد معاهدة لحظر نقل الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها فضلا عن أنواع المتفجرات الأخرى في ظل مخاطر إمكانية استخدامها في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي، أمر لا يحتمل التأجيل بالنسبة للمكسيك. نحن في حاجة ماسة إلى معاهدة تضع آليات واضحة وجادة وفعالة لمنع مثل هذه الأسلحة والذخائر من أن يجري تحويلها إلى السوق غير المشروعة أو إلى الجريمة المنظمة الدولية، مع أخذ الأثار الإنسانية التي نعرفها جميعا في الاعتبار.

إن المكسيك لن تدخر جهدا من أجل الوصول إلى معاهدة قوية وفعالة للاتجار بالأسلحة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نرحب بمشروع القرار (A/C.1/67/L.11) الذي قدمته كوستاريكا، وهو رغم أنه يحتفظ بقيود كبيرة يمكن أن تمنع إرادة الغالبية العظمى من الدول من أن تنعكس في المعاهدة، فإنه يوفر مسارا واضحا لمواصلة وإنهاء المفاوضات التي توقفت في تموز/يوليه ووضع اللمسات الأخيرة على العمل الذي أوكلته إلينا الجمعية العامة.

أمامنا الكثير من العمل، وما زالت هناك العديد من القضايا العالقة التي تحتاج إلى حل من أجل إبرام المعاهدة القوية التي نتطلع إليها. ويشمل ذلك إنشاء آليات شفافة لإجراء مراجعة قانونية للمعاهدة. ومع ذلك، نظرا للتقدم المحرز في تموز/يوليه والإرادة العامة للتوصل إلى اتفاق، يمكننا تحقيق ذاك الهدف. يجب علينا ألا نغفل عن حقيقة أن حياة الآلاف من الناس، وكذلك تنمية بلداننا، تعتمد عليها. الوقت يضغط وتزداد الحاجة إلى اتخاذ قرار.

يمكننا تسليط الضوء على ناحية إيجابية واحدة في مجال الأسلحة التقليدية بالاختتام الناجح للمؤتمر الثاني للأمم المتحدة المعني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ومع ذلك، على الرغم من هذا الإنجاز، فإن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يزال يؤثر سلبا على مجتمعاتنا، خصوصا منطقتنا وبلدي.

يجب علينا اتخاذ تدابير عاجلة من أجل تنفيذ أحكام برنامج العمل واجتماعات متابعته بفعالية. وقد أثبتت اجتماعات الدول مرة كل سنتين، واجتماعات الخبراء الحكوميين فائدتها. ينبغي لنا أن نواصل تعزيز هذه الآليات بحيث يمكن أن تنتج توصيات تكون محددة وقابلة للتطبيق. يجب علينا ألا نخسر مكاسبنا بعد صراع طويل. ينبغي الحفاظ على النداء العالمي لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الاجتماعات بشأن برنامج العمل.

تؤكد المكسيك التزامها فيما يتعلق باتخاذ القانون الإنساني الدولي كأساس للمبادئ والقواعد للأطراف المتنازعة. ونضم صوتنا إلى الدعوة إلى منع وإزالة استخدام الأسلحة ذات الطاقة العالية بطريقة عشوائية في مناطق الكثافة السكانية العالية. وهذا مخالف للقانون الدولي المنطبق بوضوح. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالمؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، الذي عقد في نوفمبر ٢٠١١. ونرحب أيضا بالاجتماع الثالث للأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية.

تدين المكسيك كل استخدام للذخائر العنقودية من جانب أي جهة وتحت أية ظروف. وتؤكد أن استخدامها يشكل انتهاكا للمبادئ المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي.

وتؤكد المكسيك من جديد التزامها بالإسهام في التنفيذ الفعال لاتفاقية الذخائر العنقودية، وتود تعزيز التعاون والمساعدة في المجالات ذات الصلة بهذا الصك خلال ولايتها كمنسق للتعاون والمساعدة للاتفاقية للفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

وبالمثل، تجدد المكسيك التزامها بالهدف الإنساني المنصوص عليه في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. علينا مواصلة إحراز تقدم نحو القضاء التام على الألغام المضادة للأفراد، وإيلاء الاهتمام للعواقب الإنسانية الوخيمة المترتبة على استخدامها ضد المدنيين. وندعو الدول الأطراف إلى تعزيز تنفيذ خطة عمل كارتاخينا للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤ من أجل التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية أوتاوا.

أخيرا، أود أن أختتم ملاحظاتي بالإعراب عن التقدير الخاص للدور الذي يضطلع به المجتمع المدني، وخاصة المنظمات غير الحكومية المتخصصة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، في متابعة الصكوك المتعددة الأطراف في مجال الأسلحة التقليدية. إن الدعم الذي تقدمه هذه المنظمات إلى الدول أساسي لتنفيذ الصكوك ذات الصلة. ومن الضروري أيضا مواصلة توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى الآثار الإنسانية لهذه الأسلحة.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): شأني شأن زملائي، فإن وفدي لديه الكثير الذي يود أن يقوله بشأن مسألة الأسلحة التقليدية، لأسباب بديهية. وفي الوقت نفسه، إذ يحيط وفدي علما بطلبكم، سيدي الرئيس، وإذ أنه لا يعرض أي مشاريع قرارات في إطار هذه المجموعة، سأمتنع عن الإدلاء ببيان في هذه المرحلة. وفي الوقت نفسه، نحتفظ بحقنا في الإدلاء ببيانات إيضاحية عند البت في بعض مشاريع القرارات المقدمة في إطار هذه المجموعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الاتحاد الروسي قدوة طيبة. هناك طريقتان للإسراع بعملنا. إحداهما هي اتخاذ خطوة كالتي اتخذها الاتحاد الروسي. آمل أن تحذو الدول الأربع الأخرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن حذو هذه الخطوة، وكذلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي في قائمتي، السفيرة ريموندة مورموكايته من ليتوانيا، أود أن أرحب بها ترحيبا حارا في نيويورك وأن أهنئها على تعيينها الممثلة الدائمة الجديدة لليتوانيا.

السيدة ميرموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على كلماتكم الرقيقة.

تؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/67/PV.14). وبالإضافة إلى ذلك، اسمحوا لي أن أتناول بعض النقاط ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لليتوانيا.

في ما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، نحن مقتنعون بأن الصك الملزم قانونا الذي يحدد أعلى المعايير الدولية لنقل الأسلحة التقليدية هو الوحيد الذي يمكن أن يحول دون

استخدامها في انتهاك للقانون الإنساني الدولي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو تهديد الأمن على الصعد الدولي والإقليمي والوطني.

وفي حين ترحب ليتوانيا بالتقدم المحرز في مؤتمر معاهدة تجارة الأسلحة في تموز/يوليه، فإننا نشعر بخيبة الأمل لتعذر التوصل إلى اتفاق بشأن النص النهائي. ونؤيد تماما اقتراح الفريق الأساسي بعقد المؤتمر الختامي في آذار/مارس، الذي سيضع المعاهدة في صيغتها النهائية على أساس مشروع النص المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ويعتمدها. لقد انضممنا إلى مقدمي مشروع القرار ذي الصلة (A/C.1/67/L.11) ونشجع البلدان الأخرى على القيام بذلك.

لا تزال التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها، سببا رئيسيا للعنف والمعاناة وتشكل عائقا أمام التنمية. ترى ليتوانيا برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بوصفه الإطار المتعدد الأطراف الرئيسي للتصدي لآفة تلك الأسلحة. وترحب ليتوانيا باعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي (A/CONF.192/2012/RC/4) بتوافق الآراء.

ولا يزال الاتفاق على آلية متابعة تنفيذية، وتعزيز التعاون الإقليمي، وزيادة التقدم المحرز بشأن الوسم والتعقب، وتحسين التوفيق بين الاحتياجات والموارد تشكل المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لنا. وبينما نمضي قدما، ينبغي لنا أن نبحث في سبل المواءمة بين برنامج العمل والتحديات الجديدة. وعلى وجه الخصوص، نحن بحاجة إلى استكشاف الجانب الجنساني للعنف المسلح الذي تؤججه التجارة غير المشروعة، إذ أنه من الأهمية البالغة فهم الطرق المختلفة التي ينخرط بها الرجال والنساء والأطفال فيه، ويتأثرون به.

بدأت اتفاقية الذخائر العنقودية، بعد عامين فقط من دخولها حيز النفاذ، تؤثر بالفعل تأثيرا إنسانيا كبيرا، حيث تقوم الدول الأطراف بتطهير الأراضي الملوثة منها وتدمير المخزونات وتنفيذ برامج مساعدة الضحايا. وترحب ليتوانيا بتزايد عدد الانضمامات إلى الاتفاقية والتصديقات عليها، الذي يبلغ الآن ٧٧ بلدا. انضمت ٧ بلدان جديدة هذا العام، لكن لكي تصبح الاتفاقية عالمية يجب أن نبذل المزيد من الجهد للحفاظ على الزخم.

في ما يتعلق باتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، لا تزال ليتوانيا مقتنعة بأن المسؤولية الأساسية عن تنفيذ الاتفاقية تقع على عاتق الدول الأطراف ذات الصلة. بيد أنه في حالة البلدان الأكثر تأثرا، فإن المساعدة المقدمة من أصحاب المصلحة الآخرين حيوية. وندعو مجتمع الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى مواصلة مساعدة الدول المتضررة في التغلب على التحديات المعينة التي تواجهها، مثل تدمير الألغام من طراز PFM من جانب أوكرانيا وبيلاروس بطريقة فعالة ومستدامة بيئيا.

ومع تعدد وتعقد المنتديات والصكوك ذات الصلة بالأسلحة التقليدية، فثمة حاجة واضحة إلى اتباع نهج أكثر تكاملا وزيادة الاتساق والتعاون فيما بين الدول الأعضاء في كل منها وأماناتها ووحداتها لدعم التنفيذ والجهات المعنية الأخرى.

ولا تزال تدابير بناء الثقة والأمن تشكل إسهاما هاما في حالات السلم والأمن عموما وإيجاد الثقة بين البلدان. ونجد أنه مما يبعث على القلق الشديد أن عدد الدول الأعضاء التي تقدم تقاريرها السنوية إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتقدم تقارير عن الإنفاق العسكري تراجع كثيرا هذا العام. تقدم ليتوانيا المعلومات الخاصة بها بانتظام وتدعو جميع الدول إلى تقديم تقاريرها السنوية وأن تدرج فيها، على

أساس طوعي، معلومات عن عمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وأخيرا، أود أن أشدد على أهمية تدابير بناء الثقة والأمن على الصعيد الإقليمي. وتود ليتوانيا أن تؤكد على استخدام مجموعة الأدوات المبتكرة التي تم استحداثها في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي يمكن أيضا أن تُعتبر مصدر إلهام للمبادرات الإقليمية الأخرى.

السيد ينيماتاس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تأييد اليونان التام للبيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي أمس (انظر A/C.1/67/PV.14).

لقد كان العام المنقضي عاما حافلا بالتطورات حقا فيما يتعلق بتحديد الأسلحة في ميدان الأسلحة التقليدية، رغم أن النتائج كانت متفاوتة. فقد شهدنا تقدما في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فيما لا تزال الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة مبشرة بدرجة كبيرة على الرغم من النكسة الأولية التي حدثت في تموز/يوليه. ونعتقد أن مشروع نص المعاهدة الذي أعده الرئيس وتم تعميمه في ٢٦ تموز/يوليه يبلور جوهر عملية المفاوضات التي أجريت أثناء المؤتمر الدبلوماسي. ونرى أنه ينبغي ألا ندخر وسعا في إنجاز العمل الذي بدأناه في الصيف الماضي. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرات المطروحة داخل اللجنة الأولى والتي ستوفر زخما إضافيا يؤدي إلى عقد مؤتمر دبلوماسي جديد في أوائل عام ٢٠١٣.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سالم (كينيا).

وعلى النقيض من تلك التطورات الإيجابية، تعرب اليونان عن خيبة أملها إزاء فشل المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر الذي عقد في عام ٢٠١١ في التوصل إلى اتفاق حول بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية. وما زلنا نعتقد أن اتفاقية الأسلحة التقليدية هي المنتدى الوحيد الذي يمكنه الجمع بين أهم منتجي الذخائر العنقودية ومستخدميها على السواء في مفاوضات مستقبلية، والتي يمكن خلالها المحافظة على التوازن الدقيق بين المنفعة العسكرية والشواغل الإنسانية.

وبخصوص العمل الذي تم في الآونة الأخيرة في سياق اتفاقية الأسلحة التقليدية، نرحب بالمناقشات التي جرت في نيسان/أبريل بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد في اجتماع الخبراء الذي عقد، وفقا للقرارات ذات الصلة التي تم التوصل إليها خلال المؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية الأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، نعيد التأكيد على موقفنا بأن مسألة الألغام غير الألغام المضادة للأفراد ينبغي أن تظل في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية.

بشأن الصكوك الأخرى المتعلقة بأسلحة تقليدية، ترحب اليونان بالتقدم المحرز خلال الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام الذي عقد في بنوم بنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. واليونان تعرب عن امتنانها لحكومة كمبوديا لتنظيم ذلك الحدث بنجاح. ونحن نولي أهمية كبيرة للوفاء بالتزاماتنا وفقا للاتفاقية. وفي هذا الصدد، أوفت اليونان التزاماتها بموجب المادة ٥ منها – المتعلقة بإزالة الألغام – قبل أربع سنوات من الموعد المحدد، فيما تبذل قصارى جهدها للانتهاء من تدمير المخزونات على الرغم من القيود المالية الكبيرة.

ويشجعنا ما قيل هنا خلال الأيام القليلة الماضية ولا نزال متفائلين بأننا سنحرز تقدما خلال الأيام المقبلة، على الرغم من بعض الخلافات التي قد تعوق إحراز تقدم في عملنا. ومع

ذلك، فإن مهمتنا يجب أن تمضي قدما بطريقة عملية وواقعية على السواء، دون إغفال القيود المالية التي تواجهها الحكومات اليوم. وينبغي استعراض مواصلة زيادة المساهمات المالية للدول الأعضاء في صكوك نزع السلاح المختلفة بحذر شديد.

السيد الكانتارا (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): يسر الجمهورية الدومينيكية حقا أن تنضم إلى الذين تكلموا قبلنا في توجيه أخلص التهاني للسفير بيركايا على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى. كما نهنئ أعضاء المكتب الآخرين ونؤكد لهم تعاوننا الكامل في القيام بواجباتهم.

يثق وفد بلدي في أهداف وأساليب برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونحن نؤيد جميع الخطوات والتدابير الرامية إلى وضع حد للعواقب المأساوية لانتشار واستخدام هذه الأسلحة، التي يتم الاتجار بأكثر من نصفها على نحو غير مشروع. وتصنع أكثر من ١ ٠٠٠ شركة هذه الأسلحة في ما يزيد على ١٠٠ بلد. ومعلوماتنا عن عدد الأسلحة المتداولة منها أقل من معلوماتنا عن الصواريخ النووية في العالم.

ونحن ندرك الآثار والتداعيات المثيرة للقلق على الهدوء والوئام الاجتماعي والسلام والاستقرار. ونعلم أيضا عن آثارها الضارة على مبادرات الدول الأعضاء الرامية إلى تشجيع القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. وكما ذكرنا أمس، فقد أنشأت منظمة الدول الأمريكية فريقا خاصا لوسم الأسلحة. وقد أصبحت جمهورية الدومينيكان للتو عضوا نشطا في برنامج إقليمي لتعزيز وسم الأسلحة النارية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونحن نعمل بقوة من أجل مراقبة نقل الأسلحة وأحرزنا تقدما في إنشاء آليات للمراقبة والإشراف لمنع نقل الأسلحة عبر الحدود. ومع ذلك، ينبغي معالجة تحديات مراقبة الحدود بوصفها وسيلة لمكافحة ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من منظور متعدد الأطراف بقدر أكبر لكي يشمل ذلك تشجيع جميع الأنظمة الدولية المتعلقة بتعاون مؤسسات الجمارك ومراقبة الحدود وتعزيز الهياكل الأساسية وتحديث المعدات وتدريب العاملين في هذا المجال.

وجمهورية الدومينيكان تأسف لعدم تمكننا من التوصل إلى اتفاق بشأن وضع معاهدة لتجارة الأسلحة، تكون ملزمة قانونا. وعدم وجود قواعد دولية موحدة لاستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية يسهم في الصراعات. كما أنه يسهم في تشريد الناس وفي الجريمة والإرهاب. وفي السياق الدولي الراهن، فإن الصكوك المتاحة لنا لم تثبت فعاليتها نتيجة جوانب قصورها الخاصة، ولا سيما في مجالات التطبيق والتحقق والمتابعة.

بل أن مصطلحي ''الصغيرة'' و ''الخفيفة'' المستخدمين في الصكوك الدولية عند الإشارة إلى الأسلحة النارية مُخففان في الواقع، بل أقول إنهما مصطلحان خادعان. وكأننا، لأغراض عامة، نتعامل مع بيع قطة مدعين أنها أرنب، كما يقولون في بلدنا. فما تسميه تلك الصكوك ''الأسلحة الصغيرة'' – وعلامات الاقتباس لم تُستخدم مطلقا من قبل بصورة أفضل من هذا – تشمل المسدسات والمسدسات الآلية وكذلك بنادق الصيد والبنادق والرشاشات الصغيرة والأسلحة الهجومية. وإطلاقنا مسمى ''الأسلحة الخفيفة'' على هذه الأسلحة أمر صادم على أقل تقدير. ويتبين أن الأسلحة الخفيفة تشمل أيضا الرشاشات الثقيلة.

وقاذفات القنابل المحمولة تندرج أيضا ضمن فئة الأسلحة الخفيفة، شأنها في ذلك شأن القذائف المضادة للقذائف الجوية، والقذائف المضادة للدبابات، ومنظومات القذائف، وقاذفات القذائف المضادة للقذائف الجوية، ومدافع الهاون التي لا يتجاوز عيارها ١٠٠ ملم.

ومن المرجح أن يكفل إبرام معاهدة فعالة الاتجار بالأسلحة بصورة أكثر مسؤولية. ونأمل صادقين أن يحفز المؤتمر المقرر عقده في شهر آذار/مارس المقبل، المجتمع الدولي على إعادة تأكيد التزامه بتصحيح هذه الحالة، مُستندا إلى الإرادة السياسية المشتركة السليمة بغية مكافحة آفة الاسلحة، لا سيما آفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيد الأومني (المغرب) (تكلم بالإنكليزية): سنركز أساسا على مسألة واحدة. بياننا سيكون متاحا بصيغته الكاملة على موقع في شبكة الإنترنت، وبالبريد الإلكتروني لمن يريد الحصول على نسخة منه.

إننا نؤيد تأييدا قويا الصك الدولي المعني بالتعقب التابع لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي ذلك الصدد، نرحب بنجاح المؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج العمل والصك، وندعم تعزيز تنفيذهما.

وعلى نفس المنوال، أيدنا العملية الرامية لإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة بغية تنظيم التجارة لمنع الاتجار غير المشروع ومعالجة الجوانب الإنسانية للتجارة في الأسلحة التقليدية، في إطار الاحترام الكامل لحق الدول المشروع بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وقد أسهم المغرب بفعالية في أعمال مؤتمر تموز/يوليه ٢٠١٢.

ونعرب عن أسفنا لعدم تمكن المؤتمر من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إبرام معاهدة. ونظل على قناعة بضرورة أن تواصل الدول جهودها مُعزّزةً ما أُحرز من تقدم. ولذلك السبب أيدنا النداء الحازم الذي أطلقه ٩٠ وفدا في تموز/يوليه. ولذلك السبب أيضا ندعم الاقتراح المتعلق بمواصلة المفاوضات على عقد مؤتمر في آذار/مارس ٢٠١٣، على النحو الوارد في مشروع القرار المعروض على اللجنة (A/C.1/67/L.11).

ونرحب بأن المؤتمر سيُنظِّم وفقا للنظام الداخلي والطرائق ذاتها. ويشمل ذلك توافق آراء المنظمات غير الحكومية وإسهاماتها. والمغرب يعتبر التوافق في الآراء وسيلة لكفالة معالجة جميع الشواغل والآراء بصورة متساوية بغية ضمان أكبر تأييد ممكن لنتائج المؤتمر. وهو ليس باي حال من الأحوال وسيلة لتعطيل العملية أو الحيلولة دون التوصل إلى اتفاق غير متأصل في مبدأ التوافق في الآراء لكنه يتعلق بإساءة تأويل ذلك المبدأ.

ويرحب المغرب بإسهام المنظمات غير الحكومية في تلك العملية. ونقدر ما تصفيه من فعالية عليها وما تتيحه للفود من خبرة، في إطار الاحترام التام للطابع الحكومي الدولي للمؤتمر. وينبغي الإبقاء على الترتيبات المتفق عليها في ما يتعلق بمشاركتها واحترامها. وينبغي للعملية أن تظل شفافة وجامعة. كما ينبغي تعيين رئيس المؤتمر في أقرب موعد ممكن. ويتعين علينا أن نستخدم الوقت المتاح لنا على أكمل وجه قبل عقد المؤتمر، بما أن الوقت المخصص للمؤتمر في حد ذاته سيكون محدودا للغاية. وإجراء مشاورات مبكرة ومكثفة سيكون حاسما لنجاح المؤتمر. وللسبب ذاته، ينبغي للمشاورات والمفاوضات أثناء المؤتمر أن تستند إلى مشروع المعاهدة المُقَدّمَ في ٢٦ تموز/يوليه، وفي الوقت ذاته، يتعين مواصلة إتاحة جميع اقتراحات المؤتمر السابق ووثائق المعلومات الأساسية لديه لمؤتمر ٢٠١٣.

أكتفي بهذه التعليقات. النص الكامل للبيان سيكون متاحا وسيشمل مسائل أخرى.

السيد روكساكياتي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): احتراما للمدة الزمنية المحددة، سأختصر بياني. وسيُعمّمُ النص الكامل في القاعة.

أولا، تؤيد تايلند البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/67/PV.14).

ترحب تايلند بنتائج المؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه (A/CONF.192/2012/RC/4)، الذي عُقد مؤخرا في نيويورك. ونود أن نؤكد مجددا على ضرورة وشع آلية وطنية فعالة بغية التنفيذ الفعال لبرنامج العمل والصك الدولي المعني بالتعقب، وهو أمر لا يتطلب الالتزام الوطني القوي فحسب، بل أيضا موارد كبيرة.

وباعتبار تايلند بلدا هاما من حيث الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإنها تود أن تحث البلدان المصدرة على المشاركة مشاركة أكثر فعالية في تعزيز هذه الآليات، لاميا بتقديم الدعم التقني. وبالنظر إلى الطابع العابر للحدود الوطنية للتهديد الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإننا نعتقد أن تعزيز التعاون فيما بين البلدان المستوردة والبلدان المصدرة أمر لا بد منه لتمكين الآلية من أداء وظيفتها بصورة شاملة ومستدامة.

وفي ذلك الصدد، تعرب تايلند مرة أخرى عن تقديرها لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، على تأييده لمبادرتنا المتعلقة بتنظيم الحلقة الدراسية المقبلة المعنونة ”بناء القدرات والتغلب على الحواجز اللغوية في تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة“، التي ستُعقد في بانكوك في ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر.

وتأمل تايلند أن يتيح الاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي الثاني مزيدا من الزخم الحيوي لتمكين المجتمع الدولي من تعزيز الجهود المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة التقليدية بغية إبرام معاهدة فعالة لتجارة الأسلحة.

وعلى الرغم من أننا نعرب عن أسفنا لاختتام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة في تموز/يوليه بدون التوصل إلى نتائج ناجحة بشأن الوثيقة الختامية، فإن الوفد التايلندي لم يفقد الأمل على الإطلاق. فقد كانت تايلند ملتزمة دوما بعملية وضع معاهدة تجارة الأسلحة منذ بدايتها في عام ٢٠٠٦، وهي ترى أن العملية أهم ما تحقق من تطور حتى الآن في مجال العمليات المتعددة الأطراف لنقل الأسلحة التقليدية.

وفي ذلك الصدد، تود تايلند أن تضم صوتها إلى أصوات الوفود الأخرى في الدعوة إلى إيجاد سبيل المضي قدما بغية مواصلة مفاوضاتنا على معاهدة فعالة لتعزيز ما تحقق من زخم في تموز/يوليه. كما نتفق مع الرأي القائل إن المؤتمر أثمر نتيجة يمكن أن نحاول الاستفادة منها في الاجتماع القادم. وبالتالي، نود أن نؤيد استخدام مشروع المعاهدة الذي قدمه الرئيس في ٢٦ تموز/يوليه كأساس لمواصلة المفاوضات.

وتؤيد تايلند تاييدا تاما الجهد الدولي لحظر الأسلحة اللاإنسانية، لا سيما الألغام الأرضية المضادة للأفراد وبعض أنواع الذخائر العنقودية. وباعتبار تايلند دولة طرفا في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، فإنها تلتزم بالوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، لا سيما فيما يتعلق بجهد إزالتها.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالاختتام الناجح للاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف، الذي عُقد في بنوم بنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ونتطلع إلى الاختمام الناجح للاجتماع الثاني عشر، الذي سيُعقد في كانون الأول/ديسمبر، بغية استعراض ما أحرز من تقدم في منتصف المدة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عمل كارتاخينا. ويسعدنا أن نقول إن تايلند ستستضيف حدثا جانبيا خلال الاجتماع، بغية تشاطر افضل ممارساتنا وما تعلمناه من دروس في مجال مساعدة الضحايا وإعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

وفي الختام، تحث تايلند المجتمع الدولي على مواصلة الزخم الإيجابي الذي تحقق خلال العام الماضي، وإبداء الإرادة

السياسية والمرونة للمضي قدما في الجهد المتعدد الأطراف لمواجهة انتشار الأسلحة التقليدية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا ليعرض مشروع القرار A/C.1/67/L.8.

السيد سي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): تود كمبوديا أن تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/67/PV.14). ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا أن حكومة كمبوديا الملكية تولي أهمية بالغة لمعالجة مسألة الأسلحة التقليدية.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهديد كبير للسلم والأمن الدوليين. وعواقبه الإنسانية الوخيمة أكدتها على نحو جيد البحوث والوثائق. فكل عام، يُقتل نصف مليون من المدنيين بالأسلحة التقليدية. وعلاوة على ما تلحقه بالمدنيين من أضرار بدنية، فإن لها أيضا أثرا شديدا على التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.

وللتغلب على ذلك التهديد، لا بد من تعزيز التعاون الدولي وتنسيقه. وفي ذلك الصدد، وإذ ترحب كمبوديا باعتماد الوثيقة الختامية (A/CONF.192/2012/RC/4)

لمؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فإنها تعتقد اعتقادا راسخا بأن للتعاون التقني مع البلدان الصغيرة والنامية أهمية حيوية بغية التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل.

والتحدي الخطير الآخر الذي ينبغي أن نتغلب عليه هو الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. فهي تشكل في الوقت الحالي تهديدا مباشرا للسلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي بلدي، تمثل الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب إرثا مؤلما لعقود من الحرب – أحلك فترة في تاريخ كمبوديا – كان البلد خلالها ممزقا بفعل مجموعة من الصراعات المسلحة الإقليمية والمحلية ونظام ضالع في الإبادة الجماعية. وبعد انتهاء الصراع بعقود، ما زالت تلك المأساة تؤرق حياة الضحايا في بلدي. وبينما يحتاج أبناء شعبنا لاستعادة سبل رزقهم وتنشيط الاقتصاد في أعقاب عقود من الصراع، ما زالت الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب عائقا لتحقيق التنمية في كمبوديا ورفاه سكاننا.

إن رؤيتنا بشأن أدوات القتل الصامتة تلك رؤية واضحة: يجب تخليص كمبوديا من التهديدات التي تشكلها الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب. ونحن عازمون على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في بناء عالم خال من الألغام. ونعتقد جازمين أنه لا بد من تقديم التعاون والمساعدة الدوليين، لا سيما للبلدان النامية، بغية تحقيق ذلك الهدف. وهكذا، وقعت كمبوديا على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام في عام ١٩٩٧، وأصبحت دولة طرفا فيها في عام ٢٠٠٠. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للترحيب بالصومال بصفته الدولة الطرف ال ١٦٠ في هذه المعاهدة الهامة للغاية.

وتحقيقا لالتزامنا وعزمنا، قمنا بزيادة عدد العاملين في مجال إزالة الألغام، وضاعفنا جهودنا في مجال التوعية بمخاطر الألغام على المدنيين الذين يعيشون في المجتمعات المحلية المتضررة بالألغام، وعززنا الخدمات المقدمة إلى الضحايا. وعلاوة على ذلك، لا بد من إنشاء سلطة وطنية لمكافحة الألغام بغية تنظيم قطاع مكافحة الألغام وصياغة سياساته العامة وتنسيقه ورصده. وعلى نفس المنوال، قررت كمبوديا إدراج الهدف الإنمائي الكمبودي التاسع ”إزالة الألغام ومساعدة الضحايا“ بغية تكملة الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، أقرت حكومة كمبوديا الملكية في عام

٢٠١٠ استراتيجية وطنية لمكافحة الألغام للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩، بغية توجيه قطاع مكافحة الألغام، مما يثبت مجددا تولي كمبوديا لزمام الأمور في ذلك القطاع الهام للغاية.

لقد أحرزت كمبوديا تقدما كبيرا في هذا المجال من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٩. وتم تطهير نحو ٠٠٠ ٥٣ من هكتارات الأراضي المتضررة بالألغام على الصعيد الوطني بغية استصلاحها لأغراض الإسكان والزراعة والمرافق الأساسية الأخرى، ودُمر ٠٠٠ ٨٦٠ من الألغام المضادة للأفراد و ١,٩ مليون من المتفجرات من مخلفات الحرب. وعلى الرغم من تلك النتائج الإيجابية، ما زالت هناك تحديات تتطلب من المجتمع الدولي مواصلة الدعم والتعاون.

إن جهود كمبوديا لا تقتصر على ما تقوم به داخل حدودها الوطنية. فحكومة بلدي عملت أيضا، في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على الحد مما للألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب من أثر سلبي على الصعيد العالمي، وأرسلنا شركات لإزالة الألغام إلى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام طيلة خمسة أعوام متتالية. وفي الوقت الراهن، تقوم وحدة هندسية كمبودية بواجباتها تحت إشراف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بما في ذلك خدمات إزالة الألغام.

وباعتبار كمبوديا دولة طرفا في اتفاقية حظر الألغام، فإنها كانت على الدوام في طليعة حركة حظر الألغام التي يضطلع فيها ضحايا الألغام الأرضية من أبناء كمبوديا بدور رئيسي لإقناع قادة العديد من البلدان بالانضمام إلى الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، تشرفنا بتولي رئاسة الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام الذي عُقد في العام الماضي. وقد عُقد الاجتماع بنجاح في بنوم بنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وحظي بكامل التعاون من لدن جميع الدول الأطراف والمجتمع الدولي.

وبغية التعجيل بوتيرة وفعالية مواجهة التهديد المتمثل في الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، ولكي نحقق هدفنا المتمثل في بناء عالم خال من الألغام، فإن كمبوديا، بالنيابة عن ألبانيا وسلوفينيا، والرؤساء السابقين والقادمين لاجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام، تتشرف بعرض مشروع القرار التقليدي المعنون ”تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام“ على اللجنة.

الهدف الرئيسي لمشروع القرار A/C.1/67/L.8 هو التشديد على ضرورة إضفاء طابع عالمي كامل على الاتفاقية وتعزيز التعاون والتنفيذ. وبما أن مضمون مشروع القرار يظل بدون تغيير، باستثناء إضافة معلومات مستكملة تقنية، فإننا نأمل أن ينال، مثلما نالت مشاريع القرارات المماثلة في السنوات السابقة، تأييدا واسع النطاق من الدول الأطراف في الاتفاقية ومن الدول غير الأطراف فيها على حد سواء.

السيد أمانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، تتشاطر اليابان الشعور بالإحباط لعدم تمكننا من إنهاء عملنا واعتماد نص معاهدة ملزمة قانونا في مؤتمر الأمم المتحدة. غير أننا ناقشنا بشكل مكثف عناصر المعاهدة طيلة الأسابيع الأربعة التي استغرقتها الاجتماعات، وتوصلنا إلى تفاهم مشترك بشأن معظم عناصر المعاهدة المقبلة لتجارة الأسلحة.

وعلى الرغم من ضرورة بذل المزيد من الجهد لتحسين النص الذي تم التوصل إليه في ٢٦ تموز/يوليه من منظور قانوني، فإننا نعتقد أن بلوغ معاهدة فعالة لتجارة الأسلحة يكان يكون في متناولنا تقريبا. ويسرنا أن نرى أن الأمور قد تطورت إلى مرحلة سنكون فيها عما قريب قادرين على إنهاء عملنا. وتود اليابان أن تشكر بإخلاص السفير روبرتو غارسيا موريتان على توجيهاته.

وينبغي أن ندرك بأن الناس لا يزالون يعانون بفعل انعدام معايير دولية متفق عليها لتنظيم نقل الأسلحة التقليدية. وبالتالي، فإن عامل الوقت أساسي وينبغي لنا أن نستأنف العمل بدون تأخير. ويتعين علينا أن نختتم مفاوضاتنا استنادا إلى نص ٢٦ تموز/يوليه في أقرب وقت ممكن.

لقد عرض ممثل كوستاريكا بالأمس مشروع القرار (A/C.1/67/PV.14) بشأن معاهدة تجارة الأسلحة باسم الدول السبع المشاركة في صياغته، بما فيها اليابان. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم مشروع القرار الذي نأمل أن يعتمد بتوافق الآراء. وعلاوة على ذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة البناءة في المفاوضات في إطار المؤتمر الذي سيعقد في آذار/مارس.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ترحب اليابان بقوة باعتماد الوثائق الختامية بتوافق الآراء (A/CONF.192/2012/RC/4) في المؤتمر الاستعراضي الثاني. وأود أن أهنئ رئيسة المؤتمر، السفيرة جوي أوغوو، والميسرين الأربعة لعملهم على تحقيق نجاح ذلك المؤتمر.

وعلى النحو الذي تشاطرناه مع جميع الدول في المؤتمر الاستعراضي، ترى اليابان أن من المهم تحديد مواضيع بعينها لمناقشتها قبل وقت كاف من الاجتماعات التي ستعقد في بشأن برنامج العمل في المستقبل، فضلا عن ضمان مشاركة الخبراء ذوي الصلة في تلك الاجتماعات. واليابان حريصة على مواصلة المشاركة في عملية برنامج العمل في المستقبل. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع الدول الأخرى والمجتمع المدني في التحضير لتلك الاجتماعات.

وقدمت اليابان إلى اللجنة في الأسبوع الماضي – بالاشتراك مع كمبوديا وجنوب أفريقيا – مشروع قرار بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (مشروع القرار A/C.1/67/L.48). وندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم مشروع القرار الذي نأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

وتعتبر الذخائر العنقودية والألغام الأرضية المضادة للأفراد من الأسباب الرئيسية التي تسبب أضرارا إنسانية بالغة. وعليه، أود أن أكرر دعوة اليابان إلى جميع الدول التي ليست أطرافا بعد في الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام إلى الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن.

وأخيرا، فإن التعاون وتقديم المساعدة على الصعيد الدولي أحد المجالات الأساسية الأخرى. ومنذ عام ١٩٩٨، قدمت اليابان إلى ٤٢ بلدا حوالي ٤٦٨ مليون دولار في شكل معونة للأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام الأرضية والذخائر العنقودية والذخائر غير المنفجرة، علاوة على المشاريع الرامية إلى التوعية بالمخاطر ومساعدة الضحايا. واليابان ملتزمة بمواصلة ذلك الدعم والإسهام في الحد من المشاكل الإنسانية التي تسببها هذه الأسلحة وغيرها.

السيدة تشوبرليو (صربيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد صربيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/67/PV.14) ومع ذلك أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية.

إذ يقيّم المجتمع الدولي التقدم المحرز ويواصل تحديد المجالات التي يلزم إدخال مزيد من التحسينات فيها، فإنه بحاجة إلى بذل جهود إضافية من أجل التصدي للتحديات التي يواجهها في ميدان تحديد الأسلحة التقليدية بطريقة منهجية وشاملة ومستدامة. ويكتسي تنسيق الأنشطة فيما يتعلق بالتصدي للمسائل الحساسة أهمية بالغة من أجل كفالة استخدام الموارد المتاحة بطريقة أكثر فعالية.

وستواصل صربيا تكثيف الجهود التي تبذلها على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل الإسهام في تعزيز فعالية واتساق عملية تنفيذ برنامج الأمم المتحدة العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، على سبيل الأولوية. ويرحب بلدي بالاختتام الناجح مؤخرا للمؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج العمل. ونحن نؤمن بقوة بأن نتائج ذلك المؤتمر توفر حوافز هامة للتصدي للتحديات والعقبات لا تزال تعوق تنفيذ برنامج العمل بطريقة فعالة.

لقد اتخذت صربيا تدابير تشريعية وتنظيمية وعملية على نطاق واسع لكفالة التنفيذ الشامل لبرنامج العمل، فضلا عن توطيد وتعزيز قدراته المؤسسية فيما يتعلق بقمع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه. وفي أيار/مايو ٢٠١٠ اعتمدت حكومة صربيا استراتيجية بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ بوصفها الإطار العام لمنع إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحيازتها والاتجار بها بطريقة غير مشروعة.

ويتمثل الهدف العام لتلك الاستراتيجية الوطنية في إنشاء نظام فعال لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على أساس أفضل الممارسات الدولية. وتنص الاستراتيجية أيضا على إنشاء مجلس معني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بوصفه هيئة عاملة مخصصة تتألف من ممثلين عن الوكالات الحكومية المختصة ذات الصلة والخبرة المهنية في في هذا المجال. ولقد أنشئ ذلك المجلس المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – الذي يرأسه منسق وطني – في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

وتكفل المهام الرئيسية للمجلس المتمثلة في وضع خطة عمل معنية بتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – وهي قيد الإعداد الآن – الانسجام بين التشريعات الوطنية ونظم ومعايير الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي ذات الصلة، فضلا عن تنسيق عمل السلطات المختصة في هذا الصدد.

لقد أنشأت صربيا نظاما فعالا وشاملا لمراقبة تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية والسلع ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيات ذات الصلة، تمشيا مع المعايير الدولية ذات الصلة فضلا عن إدراج جميع معايير مدونة سلوك الاتحاد الأوروبي. ويؤدي ذلك النظام الذي يضمن توفير أعلى مستوى من الرقابة والشفافية علاوة على تعزيز تدابير مراقبة الحدود والجمارك دورا محوريا في تعزيز مراقبة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

ومن أجل تحديث الحلول القائمة وضمان مواءمتها مع التطورات الجديدة في الأطر التنظيمية الجديدة للاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، تجري الآن صياغة مشروع قانون جديد يتعلق بتنظيم التجارة الخارجية في الأسلحة والمعدات العسكرية والسلع ذات الاستخدام المزدوج، بوصفه جزءا من مجمل الجهود الرامية إلى تحسين تدابير المراقبة على نحو مستمر في هذا المجال.

وتولي صربيا – بالإضافة إلى اتخاذ التدابير التشريعية المكثفة – اهتماما خاصا لزيادة الشفافية في هذا المجال. وهي تأتي في المركز الرابع عالميا في مقياس الشفافية العالمي المتعلق بتجارة الأسلحة الصغيرة وفقا للدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة لعام ٢٠١٢. ويقدم ذلك دليلا واضحا على الإنجازات التي حققتها صربيا في هذا الصدد.

وبالنسبة لبلدي، فإن وضع مجموعة من المبادئ الملزمة قانونا والمعايير الدولية المتفق عليها والتي تنظم عمليات نقل الأسلحة التقليدية أمر ذو أهمية بالغة. وتعرب صربيا عن أسفها لعدم الوصول بتلك العملية إلى ختام ناجح في تموز/يوليه.

ونحن ملتزمون باختتام عملنا من أجل الوصول إلى معاهدة قوية وشاملة وقابلة للتنفيذ لتجارة الأسلحة، ومن شأنها إنشاء أعلى معايير دولية موحدة ممكنة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها. ومن شأن ذلك أن يعزز الشفافية والمساءلة ويوفر المزيد من الوضوح في تجارة الأسلحة على الصعيد العالمي. وتدعو صربيا جميع الوفود إلى مواصلة العمل معا من أجل تحقيق ذلك الهدف الرئيسي.

وتواصل صربيا العمل بحسن نية فيما يتعلق بالوفاء بجميع التزاماتها بموجب اتفاقية أوتاوا لحظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ولقد أنشا مركز صربيا المعني بالعمل في مجال الألغام – الذي أنشئ في عام ٢٠٠٢ بوصفه هيئة وطنية لتنسيق إزالة الألغام – أشكالا متنوعة للتعاون مع العديد من الشركاء الدوليين والإقليميين في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك الصندوق الاستئماني الدولي لإزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحايا الألغام، ومجلس تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب شرق أوروبا. ويكتسي تقديم المساعدة من قبل الجهات المانحة الدولية أهمية بالغة، كي يتسنى لنا الوفاء بالالتزامات المتبقية المتعلقة بإزالة الألغام من المناطق الملوثة بها في الإطار الزمني المحدد لذلك.

السيد نيوفيلي (ليبريا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها بصفة رسمية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد بيركايا وأعضاء المكتب على انتخابهم لرئاسة مداولاتنا، وأؤكد لهم دعم وفد بلدي من أجل الوصول إلى ختام ناجح لهذه المناقشة.

تؤيد ليبريا البيانين اللذين أُدلي بهما في الجلسة الـ ١٤ للجنة من قبل ممثل كوت ديفوار، باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وممثل إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز.

وفي حين لا يزال تهديد اسلحة الدمار الشامل يشكل داعيا كبير لقلق المجتمع الدولي، فان من الضروري أيضا الاقرار بالقوة التدميرية للأسلحة التقليدية، وبالأخص الاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة، التي لا تزال توقع اضرارا هائلة على السكان المدنيين في جميع انحاء مناطق عديدة في العالم. فالبلدان مثل بلدي، الذي شهد حربا اهلية طويلة ومدمرة، على دراية بدرجة المعاناة التي تلحقها تلك الاسلحة بالمجتمع المحلي والمجتمع عموما من خلال استخدامها غير المشروع وتحويلها إلى الاسواق غير القانونية.

وترى ليبريا، بعد أن شهدت استخدام تلك الاسلحة على يد النظام الاستبدادي والعناصر الاجرامية على السواء، أن فرض نظام اكثر إحكاما للرقابة من شأنه أن يقصر استخدام تلك الاسلحة على السلطة الشرعية للدولة وحدها سيقطع شوطا طويلا نحو كبح الخطر الناجم من النقل غير القانوني لتلك الاسلحة واستخدامها. وفي ضوء ذلك، تتعاون بلدان غرب افريقيا في اطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا للتصدي لمسألة انتشار الاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة. والهدف من ذلك منع الاشخاص غير المأذون لهم من الحصول على تلك الاسلحة.

وبالرغم من فشل المجتمع العالمي في انشاء معايير مشتركة لتنظيم تجارة الاسلحة التقليدية خلال المؤتمر الدبلوماسي بشأن معاهدة تجارة الاسلحة المعقود في تموز/يوليه، فان التقدم المحرز خلال المؤتمر اشاع الكثير من الامل في انهاء عمليات نقل الاسلحة التقليدية غير المشروع وغير المتسم بالمسؤولية. ويتجلى احراز ذلك التقدم في نص مشروع المعاهدة الذي قدمه الرئيس قبل وقت قصير.

والواقع أن المرء يشعر بالتشجيع حينما يشير إلى اننا لو نجحنا في منح انفسنا وقتا اضافيا، لكانت القصة مختلفة اليوم وربما كنا فعلا اقرب لاعتماد معاهدة عالمية.

وبالرغم من الآراء المختلفة التي اعرب عنها خلال المؤتمر، يبدو أن هناك توافقا عاما على أن التجارة غير المنظمة بالأسلحة التقليدية تؤجج التجارة غير المشروعة وتشجع تحويل الاسلحة، وفي بعض الاحيان تؤدي إلى سهولة الحصول عليها وفي نهاية المطاف الاستخدام غير المأذون من جانب الاطراف الفاعلة من غير الدول. ولذلك، فان عقد معاهدة لتجارة الاسلحة امر بالغ الاهمية لتحقيق اهداف السلام والامن الدوليين التي نسعى جميعا لبلوغها.

وفي ضوء ذلك، يناشد وفد بلدي جميع الدول الاعضاء ابداء الارادة السياسية والمرونة المطلوبة للتوصل إلى توافق للآراء على العناصر التي يتعين ادراجها في معاهدة تجارة الاسلحة. ومن الاهمية بمكان أن ننشط العملية التي اطلقت في مؤتمر تموز/يوليه وان نعيد الزخم للمداولات التي ستؤدي إلى الاستخدام الفعال للأسلحة التقليدية. وعلينا أن نستفيد من التقدم المحرز بتحسين وتعزيز نص مشروع المعاهدة، وليس مجرد المحافظة على الوضع الراهن أو، الامر الاسوأ، إضعاف مشروع النص الذي قدم قبل وقت قصير.

وفي الختام، كان الهدف المتمثل في عقد معاهدة عالمية وملزمة قانونا لتجارة الاسلحة التقليدية ولا يزال هدفا ساميا. ومن المؤكد أن عقد معاهد عالمية لتجارة الاسلحة سيخدم استكمال الاتفاقات القائمة والهامة، ولكنها غير ملزمة، مثل برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن الصكوك التي تسعى للإسهام في تعزيز اطار الامن المتعدد الاطراف للأمم المتحدة. واذ تبدأ المرحلة التالية لتلك العملية، ينبغي لممثلي المجتمع المدني اغتنام الفرصة لاعتماد معاهدة يمكن أن تسهم اسهاما قويا في ذلك الاطار.

السيد فان دين إجسيل (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): بالإضافة إلى البيان السابق الذي ادلى به ممثل الاتحاد الاوروبي (انظر A/C.1/67/PV.14)، اود أن ادلى ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية بشأن مسألة نزع السلاح التقليدي. وسأدلي بصيغة مختصرة لبياني. وستعمم الصيغة الكاملة للبيان.

إننا، شأننا شأن الاخرين، نشعر بخيبة الامل لأننا، بالرغم من الجهود المثيرة للإعجاب والدؤوبة للرئيس روبيرتو غارسيا مورتان، التي نشيد به عليها، فإننا لم نتمكن من اختتام مؤتمر تموز/يوليه باعتماد معاهدة قوية وفعالة لتجارة الاسلحة. وقد لا يشكل النص المقدم في ٢٦ تموز/يوليه النتائج المثلى للجميع، ولكننا نرى أن من الاهمية بمكان أن نبنى على ذلك التقدم المحرز. وفي مؤتمر اذار/مارس، تعتزم هولندا اقتراح اجراء عدد محدود من التغييرات على النص بهدف زيادة تحسينه.

ونؤمن ايمانا جازما بان في وسعنا أن نبرم معاهدة ذات مغزى وقوية وفعالة. ونرى أن الاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه امر يدعو إلى التشجيع، ليس أقله بفضل حكمة وجهود رئاسة السفير أوغو ممثل نيجريا. ونرحب ترحيبا شديدا بمشروع القرار المقترح للجنة بشأن معاهدة تجارة الاسلحة ونؤيد مشروع القرار ونامل أن يحظى بأقصى درجات التأييد (مشروع القرار A/C.1/67/L.11).

وتولي هولندا اهمية كبيرة لوقف المعاناة الانسانية الناجمة من استخدام الذخائر العنقودية. وقد وقعنا وصادقنا على اتفاقية الذخائر العنقودية. واستكملنا مؤخرا تدمير مخزوناتنا الحديثة للذخائر العنقودية التي كانت كبيرة. كما قررت الحكومة الهولندية العمل صوب الحظر القانوني للاستثمارات في مجال انتاج الذخائر العنقودية.

ونرى أن من الاهمية بمكان أن تصبح اتفاقية الذخائر العنقودية اتفاقية عالمية حقا ونناشد جميع الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة أن تفعل ذلك. وكان مما يثلج الصدر أن عددا

كبيرا من الدول غير الاطراف في الاتفاقية شاركت في الاجتماع الثالث للدول الاطراف، الذي عقد في أوسلو. كما نامل أن نشهد اعترافا متزايدا بالقواعد الواردة في الاتفاقية من جانب الدول التي ليست بعد من موقف يمكنها من الانضمام إلى المعاهدة.

وتشعر هولندا بقلق بالغ حيال ما ابلغ به عن استخدام الجيش السوري للذخائر العنقودية. وبإمكان تلك الاسلحة أن تسبب معاناة انسانية هائلة، حتى بعد سنوات من بداية استخدامها. ويدل استخدام تلك الاسلحة على قسوة النظام السوري ولا مبالاته بحياة مواطنيه بالذات.

وقبل خمسة عشرة عاما، فتح في أوتاوا باب التوقيع على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وشهدنا احراز الكثير من التقدم منذ ذلك الوقت. وانخفض بصورة حادة استخدام الالغام المضادة للأفراد وتوقفت التجارة بها تقريبا. ومع ذلك، لم يتنته البؤس الانساني والاجتماعي والاقتصادي الناجم من استخدام الالغام الارضية. ولا يزال الكثير من الاشخاص في البلدان المختلفة في جميع ارجاء العالم يواجهون اهوال الاضطرار لأن يعيشوا او يعملوا في مناطق موبوءة بالألغام و/أو مخلفات الحرب من المتفجرات. ولا يزال استمرار الاهتمام بأنشطة ازالة الالغام ودعمها يتسمان بأهمية كبيرة. وستواصل هولندا دعم انشطة تطهير الالغام ومساعدة الضحايا على نطاق العالم. ورصدنا للأعوام الاربعة المقبلة ٤٥ مليون دولار لتحقيق ذلك الغرض. ونناشد جميع الدول التي لم تنضم إلى اتفاقية حظر الالغام أن تفعل ذلك في اقرب فرصة ممكنة.

وتتعلق نقطتي الاخيرة بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وتؤمن هولندا ايمانا جازما بأهمية الشفافية في ميدان نزع السلاح وتحديد الاسلحة ومنع الانتشار. ومنذ دورة الجمعية العامة لعام ١٩٩١، حين قدمت للمرة الاولى مشاريع القرارات الهامة بشأن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، كانت هولندا في صدارة مقدمي مشاريع القرارات هذه إلى الدول الاعضاء. واحد المعالم البارزة للسجل هو اجراء استعراض منتظم له من جانب فريق للخبراء الحكوميين يتولى ادارته الامين العام. وطبقا للفقرة الفرعية ٥ (ب) من القرار ٣٩/٦٦، من المقرر أن يبدأ انعقاد جولة جديدة للفريق في النصف الثاني من هذا العام.

وحينما اقترحنا الموعد في العام الماضي، كما نتوقع ونامل بحلول ذلك الوقت أن نحرز نتائج ايجابية في مؤتمر معاهدة تجارة الاسلحة. ويمكن للجولة المقبلة لانعقاد الفريق أن تناقش اثار ابرام أي معاهدة لتجارة الاسلحة على السجل. وللأسف، لم تحرز أي نتائج في مؤتمر تموز/يوليه وسيتعين علينا أن ننتظر لوقت اطول قبل أن نعلم ماهية احكام معاهدة تجارة الاسلحة وما ستكون عليه آثارها المحتملة بالنسبة للسجل. ولذلك السبب، قدما للجنة الاولى مشروع مقرر لإرجاء بداية انعقاد دورة الفريق بشأن السجل إلى عام ٢٠١٣. وابلغتنا الأمانة العامة بأن الدورة ما زالت واقعة في نطاق فترة سنتي الميزانية الحالية، وبالتالي لن تترتب عليها أي تكاليف إضافية. ولذلك نامل أن تتمكن اللجنة من اعتماد مشروع المقرر بتوافق الآراء.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.